جامعة اليرموك

كـلية الآداب

قسم العلوم السياسية

أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن 2017-2011

The Impact of the Arab Spring on Political, Economic Reform in Jordan (2011-2017)

رسالة ماجستير

إعداد الطالب: رعـــد "محمد خير" أحمد الجدايه

2016740011

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الشرعه

2019/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن 2011-2017

إعداد الطالب

رعـــــد "محمد خير" أحمد الجدايه

بكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها، جامعة اليرموك، 2008.

قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2018.

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د: محمد كنوش الشرعه.....مشرفاً ورئيساً

أ. د: محمد أحمد المقداد .....عضواً

د: وصفي محمد عقيل .....عضواً

تاريخ المناقشة

2018/ 12 /26

www.manaraa.com

الشكر والتقدير

نبدأ بالشكر لله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذه الاطروحة في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي وتسهيل انجازها، ونسأل المولى، ان يتمم على خير لنا ما تبقى من الدرب.

وشكراً لوالدي اللذان ما توانيا يوماً عن مد يد العون لي ودعمي في كافة مجالات الحياة والى زوجتي الغالية سندي في هذه الحياة واملي ومحفزي لاكمال مسيرتي والشكر موصول الى اخوتي على دعمهم المتواصل لي

كما واتقدم بالشكر الحار لأستاذي العزيز الاستاذ الدكتور محمد الشرعة على كل ما قدمه لي من نصح وارشاد لإتمام هذه الدراسة، واشكر له صبره وتحمله لي وما افاق به من علم لاستكمال الدراسة واتمامها.

كما واتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على تفضلهم بقبول مناقشة اطروحتي، واشكرهم على كل ما سيقدمونه لي من نصح لتصويب هذه الدراسة.

ولا انسى تقديم الشكر لكل اساتذتي في قسم العلوم السياسية وزملائي الاعزاء، واخص بالذكر صديقي العزيز ابراهيم الحوراني الذي كان سندا علميا لي في هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
جدول المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
الملخص بالعربية	ح
مقدمة	1
أهمية الدراسة.....	2
أهداف الدراسة.....	2
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	3
فرضية الدراسة	4
منهجية الدراسة.....	4
حدود الدراسة.....	4
الدراسات السابقة.....	5
مفاهيم الدراسة.....	8
الفصل الأول: الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الربيع العربي	11
المبحث الثاني: الحراك الشعبي المفهوم والدلالات	23
الفصل الثاني: الإصلاح السياسي والاقتصادي.....	35
المبحث الأول: الإصلاح السياسي والاقتصادي المفهوم والدلالات	36
المبحث الثاني: مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي	40
المبحث الثالث: قياس الإصلاح السياسي والاقتصادي.....	45
الفصل الثالث: الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي.....	48
المبحث الأول: واقع الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي.....	49
المبحث الثاني: واقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي	59
الفصل الرابع: الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي.....	67
المبحث الاول: الإصلاح السياسي في الأردن بعد الربيع العربي.....	68
المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي	78
المبحث الثالث: تقييم دور الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.....	85
الخاتمة.....	89
النتائج.....	91
التوصيات	92
قائمة المصادر والمراجع	94
الملخص بالإنجليزية	107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفروق الاساسية بين الحراك الأردني والربيع العربي	33
2	تصنيف الأردن على مؤشر الحرية Freedom House قبل الربيع العربي	57
3	تصنيف الأردن على مؤشر الحرية Freedom House بعد الربيع العربي	77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الاتجاه العام لتطور العملية الانتخابية في الأردن قبل الربيع العربي	50
2	الاتجاه العام لتطور الحكومات الأردنية في الأردن قبل الربيع العربي	52
3	الاتجاه العام لتطور المشاركة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي	54
4	الاتجاه العام لتطور الثقافة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي	55
5	الاتجاه العام لتطور الحريات المدنية في الأردن قبل الربيع العربي	56
6	الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة في الأردن قبل الربيع العربي	61
7	الاتجاه العام لتطور معدلات المديونية في الأردن قبل الربيع العربي بالمليار دولار	62
8	الاتجاه العام لمعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن قبل الربيع العربي بالمليار دولار	63
9	الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن قبل الربيع العربي	65
10	الاتجاه العام لتطور العملية الانتخابية في الأردن بعد الربيع العربي	69
11	الاتجاه العام لتطور الحكومات الأردنية في الأردن بعد الربيع العربي	70
12	الاتجاه العام لتطور المشاركة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي	72
13	الاتجاه العام لتطور الثقافة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي	74
14	الاتجاه العام لتطور الحريات المدنية في الأردن بعد الربيع العربي	75
15	الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة في الأردن بعد الربيع العربي	79
16	الاتجاه العام لتطور معدلات المديونية في الأردن بعد الربيع العربي بالمليار دولار	80
17	الاتجاه العام لمعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن بعد الربيع العربي بالمليار دولار	82
18	الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن بعد الربيع العربي	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص:

الجدايه، رعد محمد خير، أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن 2011-2017، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 2019/2018، اشراف: الاستاذ الدكتور محمد الشرعة.

تبحث هذه الدراسة أثر الربيع العربي على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها، أن الربيع العربي ساهم في التأثير الإيجابي على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما أن الدراسة معنية بالإجابة على سؤالها المحوري التالي: ما مدى تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن؟

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على سؤالها المحوري وللتحقق من صحة الفرضية فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن والمنهج الوصفي الكمي لمحاولة تحليل حالة الإصلاح في الأردن عن طريق مؤشرات سياسية واقتصادية تم اختيارها من قبل مؤشرات عالمية وربطها بالأحداث المحيطة بالواقع المحلي.

هذا وقد توصلت الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلتها وتحليل كمي للمؤشرات السياسية والاقتصادية إلى عدد من النتائج أهمها أن الربيع العربي كان تأثيره تأثيراً محدود على تقدم وسير عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن حيث تبين أنه من أصل عشر مؤشرات دالة على الإصلاح السياسي والاقتصادي لم يُ حدث تقدم إيجابي إلا في أربعة منها وهذا مغاير لفرضية الدراسة.

وتوصي الدراسة الحكومة الأردنية بإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية وذلك لتفعيل التعددية الحزبية والسياسية وأحقاق مبدأ المساءلة الشعبية والتوجه نحو الحكومات البرلمانية ومن الناحية الاقتصادية تخفيف البطالة والديون ورفع النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الربيع العربي، الحراك الشعبي، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

مثلت مرحلة ثورات الربيع العربي مرحلة فارقة في مصير الشعوب العربية، حيث اصبح الربيع العربي لحظة زمنية هامة في تاريخ الشعوب العربية، مما فرض على الأنظمة اتخاذ إجراءات تسعى الى تغيير طبيعة العلاقة ما بين انظمة الحكم والشعوب، وكان من اهم نتائج الربيع العربي وانجازاته ان رحل عدد من الرؤساء، كبن علي، والقذافي ومبارك، وما زالت ثورات الربيع العربي مستمرة في بعض الدول العربية، على الرغم من تعثرها الكبير.

الإصلاح السياسي والاقتصادي في الوطن العربي بات من الضروريات، وذلك لتطوير المجتمعات ضمن نسق منظم يسعى لمعالجة المشاكل التي تواجه الشعوب، وتطوير الأنظمة لتكون مواكبة مع الظروف المحيطة وحاجات المواطنين، وتزامنا مع ثورات الربيع العربي، شهدت الساحة الأردنية حراكا سياسيا يطالب بدفع الحكومة تجاه المزيد من الإصلاح السياسي والاقتصادي، ليكون الأردن، كجزء من الاقليم والعالم، متواكبا مع الدول الحرة والمزدهرة اقتصاديا.

علماً بأن التطلع الاهم والأمل الاكبر للشعوب العربية هو تغير السياسات وليس تغير الساسة، وهذه الجزئية تظهر جلية في الأردن، فعلى الرغم من تأثر الشعب الأردني بموجات الربيع العربي، وخروج المظاهرات والاعتصامات، الا ان هدفها الرئيس كان إصلاح النظام سياسيا واقتصاديا، وليس اسقاطه.

على الرغم من ذلك الا ان عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن لم تكن في مجملها الا وسيلة تقدمت بها الحكومة الأردنية لاحتواء غضب الشارع، في خطوة استباقية منها لتلافي ما حدث في بعض الدول المجاورة على الرغم من سلمية الحراك الأردني، حيث ما زالت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النخب السياسية والاقتصادية تخشى من الإصلاح بوصفه خطوة قد تجرد تلك النخب من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية والسياسية.

من هذه المنطلقات، تأتي إشكالية هذه الدراسة لبحث تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن .

اهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة النظرية من كونها تسعى لتقديم اجابات نظرية عن سؤال بالغ الاهمية، وهو ما مدى تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وطبيعة هذا التأثير، كغاية اكاديمية تحاول اشباع الإلحاح الاكاديمي.

بينما تكمن الاهمية العملية للدراسة من كونها تسعى الى تقديم خلاصات نظرية يمكن لصناع القرار الاستفادة منها عمليا فيما يخص الإصلاح، وكيف ان الإصلاح لا يمثل وسيلة يمكن بواسطتها اسكات الشعوب وتسكين آلامهم، بل هو غاية فيها تصلح الدولة، وتستمر لتحقيق هدفها الاسمى وهو البقاء.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف على النحو التالي:

1. التعريف بالحراك الشعبي الأردني وما هي اهم الملامح الفارقة بينه وبين الثورات في البلدان الأكثر تأثراً بالربيع العربي.
2. الكشف عن تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الكشف عن طبيعة اتجاه تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن إيجابي ام سلبي.
4. مقارنة واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل وبعد الربيع العربي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

الأردن كبقية المجتمعات البشرية تمر عبر تاريخها بأحداث وتقلبات قد تحدث منعطف تاريخي لها، وجراء الأحداث المتتالية منذ عام 2011 (الربيع العربي) وما تبعه في المحيط الخارجي للدولة او على صعيد الوضع الداخلي تبرز مشكلة الدراسة في معرفة تأثير الربيع العربي على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. هل هو تأثير واسع أدى الى تغيير جذري في عمليات الإصلاح وبالتالي شكل نقطة فارقة في تاريخ الدولة ام انه كان تأثيراً طفيفاً؟ وما طبيعة هذا التأثير على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي إيجابياً ام سلبياً!

ومن هذه الإشكالية يتولد لنا سؤال رئيسي هو ما مدى تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن؟

كما ويمكن اشتقاق عدد من الاسئلة الفرعية من التساؤل السابق على النحو التالي:

1. ما هو الإصلاح السياسي والاقتصادي؟ وكيف يمكن قياس الإصلاح السياسي والاقتصادي كميا؟
2. ما هي العلاقة النظرية ما بين الربيع العربي والإصلاح السياسي والاقتصادي؟
3. ما هو واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي قبل وبعد الربيع العربي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان الربيع العربي ساهم في التأثير على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. اي ان الربيع العربي حفز الحكومة الأردنية على رفع وتيرة العمل تجاه المزيد من تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، ومنهج الوصفي الكمي، وذلك على النحو التالي:

المنهج الوصفي الكمي والذي يعرف بأنه المنهج القائم على ضرورة جمع بيانات كمية عن ظاهرة معينة كما هي، ثم القيام بترتيب ومعالجة البيانات الكمية عبر تحليلها وتبويبها للوقوف على مسار الظاهرة في اتجاهها العام، ثم يأتي دور منهج دراسة الحالة، وهو المنهج القائم على التعمق في دراسة ظاهرة الربيع العربي بشكل عام والحراك الشعبي الأردني بشكل خاص ومدى تأثيره على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن من خلال الاستناد الى المنهج المقارن لمقارنة واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي قبل وبعد الربيع العربي للخروج بنتائج نظرية مرضية نظريا واكاديميا.

حدود الدراسة:

التحديد الموضوعي:

يأتي التحديد الموضوعي في بحث اثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، بحيث تعتبر الدراسة الربيع العربي متغيرا مستقلا، والإصلاح السياسي والاقتصادي متغيرا تابعا ومتأثرا في متغير الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديد المكاني: تستند الدراسة في بعدها المكاني على دراسة الأردن، لبحث اثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي.

التحديد الزماني: بالنسبة للتحديد الزماني، فإن الدراسة تقتصر هذا البعد على الفترة المتراوحة ما بين عام 2007 الى عام 2017، والسبب في اختيار هذه الفترة هو للمقارنة ما بين واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتطوره واتجاهه العام قبل الربيع العربي، بواقع الإصلاح السياسي والاقتصادي واتجاهه العام وتطوره بعد الربيع العربي.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1.**مي الصايغ، (2014) بعنوان: الإصلاح السياسي في الأردن: الإنجازات والتحدّيات،** حيث تفترض الباحثة ان الربيع العربي وموجاته دفعت الملك عبدالله الثاني الى الاسراع في دفع عملية الإصلاح السياسي عبر دعوته لإنشاء لجنة الحوار الوطني، لاقتراح تعديلات وإصلاحات سياسية تلبي طموح الشعب الأردني، لكن كثير من الإصلاح لم يكتب لها النور بسبب تيار المحافظين الذي يرى بالإصلاحات تهديدا لمكتسباته، وتوصلت الدراسة الى ان الأردن كان يسير بخطى بطيئة في عمليات الإصلاح قبل موجات الربيع العربي ولكن مع الربيع العربي أصبحت العمليات الإصلاحية تسير بشكل اسرع وعلى نطاق أوسع لتشمل العديد من القطاعات.

2.**دراسة محمد بني سلامة (2013) بعنوان: الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي،** حيث يوضح الباحث ان الحراك الشعبي الأردني المطالب بالحرية والعدالة لم يولد فقط مع الربيع العربي، بل كان سابقا على ثورات الربيع العربي، ومر بعدد من المحطات طوال المئة سنة الماضية، لكن ومع انطلاق الربيع العربي استلهم الشعب الأردني ان لا بد من الرجوع الى حراكه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومطالبته بالعدالة والحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان معظم الأسباب التي أدت الى تفاعل الشباب مع الحراك هي أسباب اقتصادية وايضاً من نتائج الدراسة ان ردود الأفعال كانت إيجابية من قِبل الطرفين.

3. **دراسة محمد الشيوخ (2013) بعنوان: انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، حيث يفترض الباحث ان الربيع العربي ساهم في دفع عجلة الإصلاح السياسي في عدد من الدول التي لم تندلع فيها ثورات الربيع العربي، كخطوة لاستيعاب الشعوب واستيعاب مطالبهم بالإصلاح والحرية والعدالة، وخلصت الدراسة الى ان معظم الدول التي مرت بها موجات الربيع العربي تفاعلت مع الأحداث بشكل سريع خشيت تفاقم الأمور الى الاسوأ ولكن كان التفاعل بشكل متفاوت وبأغلب الأحيان اقل من الطموحات الشعبية.

4. **دراسة هشام الخلايلة (2012) بعنوان: اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية**، حيث نظرت الدراسة الى واقع الإصلاح السياسي في الأردن ككل واشارت الى ضرورة المشاركة السياسية لما لها من اهمية في اضفاء الشرعية على النظام السياسي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: التعديلات الدستورية التي جرت مع الحراك الشعبي الأردني كان لها وقعها على الحياة السياسية الأردنية، حيث زادت نسب المشاركة السياسية بشكل لافت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة باللغة الانجليزية:

1. **دراسة محمد بني سلامة وعزام العنانزه (2015) بعنوان: Constitutional reforms in Jordan acritical analysis**، حيث خلص الباحثين الى ان الحراك الأردني كان سابقا لثورات الربيع العربي في المنطقة العربية، وان جذور الحراك الأردني يعود لعقود سابقة، وانه وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة في الأردن على الصعيد السياسي والدستوري، الا انها إصلاحات ما زالت متواضعة، وتوصلت الدراسة الى ان هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات، لتلافي العيوب واختلال الهيكلة التي تمثل دافعا اساسي للأردنيين لمواصلة واستئناف حراكهم مستقبلا، فمزيد من الإصلاحات الدستورية، ستقود لمزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطي للوصول الى ملكية دستورية وحكومات برلمانية فعلية .

2. **دراسة Harry Quilter-pinner &Graham Symons(2013) بعنوان: The Arab Spring and economic transition: two years on.**

حيث لخصت الدراسة موضوع التحول الاقتصادي لبعض الدول العربية بعد عامين من أحداث الربيع العربي وكانت النتائج متباينة ما بين الدول مع تغليب التراجع في ارقام النمو الاقتصادي وحجم الموازنة قبل وبعد الربيع العربي حيث ان الدراسة تناولت عدة دول عربية وهي: اليمن، المغرب، تونس، مصر، الأردن. وتوصلت الدراسة الى ان التراجع في الأداء الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار بالمنطقة وبالتالي عدم القدرة على الإصلاح الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية لان الإصلاح الاقتصادي مقرون بالاستقرار السياسي في أي دولة.

تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها من حيث ارتكازها على ابعاد كمية، وهي الابعاد التي تفتقر لها الدراسات السابقة في موضوع الإصلاح واهم ابعاده المتمثلة بالديمقراطية، والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية، والحريات المدنية والسياسية، الى جانب ذلك، ان هذه الدراسة لن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكتفي بشرح نظري عن وجود إصلاحات اقتصادية، بل ستتفحص وجودها من عدمها من خلال اللجوء الى المؤشرات الكمية الدالة عليه فعلا، مثلا على وجود إصلاح اقتصادي على صعيد البطالة والاستثمار الاجنبي والدين الخارجي والنمو الاقتصادي لحجم الناتج المحلي، فالدراسات السابقة ركزت على السرد النظري العام مغلبة ذلك على الجانب التطبيقي، وهو ما ستتلافاه هذه الدراسة بالتركيز على واقع الإصلاح السياسي في الأردن قبل وبعد الربيع العربي.

مفاهيم الدراسة:

الربيع العربي: حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 وكان بدايتها في تونس احتجاجا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي القائم ثم طالت معظم البلدان العربية، اما بثورات ادت الى رحيل الحكام مثل مصر وتونس وليبيا واما ادت الى إصلاحات من خلال حركات شعبية في باقي البلدان العربية.[1]

الحراك الشعبي: هي موجة من الاحتجاجات والمطالبات تمثلت بكل الاعمال الشعبية من مسيرات ومظاهرات واعتصامات وكل التحركات السياسية من قبل الأحزاب السياسية او النقابات العمالية وكانت تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في الفترة الواقعة بعد بدء الثورات العربية عام 2011.[2]

[1] بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، دراسة ميدانية، مركز البديل للدراسات والأبحاث،2013،ص33.

[2] القاضي، عادل، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي، المنارة المجلد21 العدد3،2015 ص81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي: يعرف انه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج، فالإصلاح السياسي يعني كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً 3.

الإصلاح الاقتصادي: هو مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ومرونة الاقتصاد ويشار اليها ايضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية لان هدفها تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الاسواق.4

[3] المشاقبه، امين، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الكويت،ص59.

[4]– الزهيري، ستار شدهان، الإصلاح الاقتصادي بين الادارة والديمقراطية واقتصاد السوق، جامعة واسط، مجلة كلية التربية، الاصدار السابع،ص76ص94،عام2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول:

الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني

من الاهمية بمكان التعرض لأبرز ملامح الربيع العربي وتأثيره على الأردن، بوصف الربيع العربي المتغير الاساسي الذي ترمي هذه الدراسة لفحص تأثيره على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وعليه، سيشمل هذا الفصل مبحثين اساسيين، الاول سيتعرض لملامح ثورات الربيع العربي، والثاني لاهم وابرز ملامح الحراك الشعبي الأردني.

تكمن اهمية التعريج للربيع العربي والحراك الأردني في الكشف، عن اهم أسباب اندلاع الثورات في المنطقة وما هي اهم العوامل التي دفعت الشعوب للانتفاض، وكيف تأثر الحراك الأردني الشعبي بصورة او بأخرى بتلك الثورات، وحاول استنساخها سلميا في الأردن، مطالبا بالإصلاح السياسي والاقتصادي، مع التأكيد على ان الحراك الأردني، وعلى الرغم من طغيان الشعارات الاقتصادية على الشعارات السياسية المنادى بها والتي كانت محركا لاستمراره لفترات، الا ان هذا لا يعني عدم اهمية البعد السياسي المتمثل في الإصلاح السياسي، بوصف الإصلاحين، السياسي والاقتصادي، توأمين متلازمين، واحدهما يقود للآخر.

وبناء على ما سبق، سينقسم هذا الفصل الى مبحثين وفقا لما يلي:

المبحث الاول: الربيع العربي.

المبحث الثاني: الحراك الشعبي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

الربيع العربي

الأحداث التاريخية المتوالية التي بدأت في تونس مطلع عام 2011 وما تبعها من نتائج شكلت نزعة ثورية بشكل واسع في العديد من الدول العربية لتكون اعلان انطلاق الربيع العربي وذلك في اعقاب اشعال المواطن محمد بوعزيزي النار بنفسه في 2010/12/17 ووفاته بعد ذلك في 2011/1/4 لانه لم يستطيع الثأر لكرامته واحتجاجا على فقره ومدى الظلم الذي تعرض له[5].

الربيع العربي جاء كبصيص امل للشعوب يضيء افاق الحرية وامال الديمقراطية بعد عطش الشعوب العربية للحريات والإصلاح الحقيقي لزمن بعيد، وما جعل الامال اكثر هو التقدم العالمي في عدة مجالات مثل: التكنولوجيا وسرعة النقل والانخراط في العولمة والاتساع في سبل النشر وتداخل الثقافات عبر وسائل التواصل بكافة أنواعها، فهذا كله ساهم في تأجيج الشارع العربي للمطالبة في حقة كحق مكتسب مثل معظم شعوب العالم في الإصلاح بأنواعها: الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي وحتى الإصلاح الاجتماعي ومسألة الحريات وغيرها[6].

تنطلق هذه الدراسة في هذا المبحث من تساؤل عام ورئيسي: لماذا اندلعت ثورات الربيع في عدد من الدول العربية؟ وهي الثورات والاحتجاجات والتي أدت إلى اسقاط عدد من رؤساء الدول العربية كمبارك وبن علي والقذافي وعبدالله صالح؟

سيقوم الباحث بالإجابة عن هذا التساؤل من خلال استخدام بعض مقاربات نظرية تفسيرية، وتطبيقها على اهم دول الربيع العربي، وهي تونس ومصر، كمحاولة لفهم أسباب الثورات

---

[5] الحموري، محمد، الحريات الاسيرة بين استبداد الحكم واستغلال الدين، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص219.

[6] نفس المرجع ص ص217 222 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاحتجاجات، بوصف الثورة التونسية، الشرارة الاولى التي انتشرت في العديد من الدول العربية ومصر لكونها تمثل دولة مركزية في المنطقة، ومنها الانتقال الى الأردن عبر ما عايشناه من حراك شعبي.

نماذج منهجية للمقاربة النظرية

أولا: نموذج ديفيد ايستون المعروف بالمدخلات والمخرجات وذلك حول ثورات الربيع العربي:

لفهم لماذا اندلعت ثورات الربيع العربي، لا بد من استخدام نموذج ديفيد ايستون المعروف باسم "المدخلات والمخرجات"، كخطوة تحليلية لدراسة ثورات الربيع العربي. حيث يبدأ تحليل النظام السياسي عند "ايستون من معرفة المدخلات التي تعرف عنده "بالضغوطات والتأثيرات" التي يتعرض لها النظام السياسي، وتقسم المدخلات إلى قسمين، المطالب والتي يقصد بها التأثيرات الناتجة من الأحزاب ووسائل الإعلام وجماعات الضغط والمواطنون، حيث يستجيب النظام السياسي للمطالب التي يمثل أصحابها قوة اكبر من قوة أصحاب المطالب الأخرى. والقسم الثاني من المدخلات هي المساندة التي تضمن الحد الأدنى من الولاء التي تسمح للنظام الاستمرار في ضوء الخطر.[7]

ثم تأتي عمليات التحويل كخطوة ثانية في نموذج "ايستون" والتي تعني العملية التي يتم بمقتضاها تحويل المطالب إلى قرارات حسب قدرات النظام المتاحة، من خلال غربلة تلك المطالب داخل أروقة النظام التشريعية والتنفيذية. ثم تأتي المخرجات والتي تعني استجابة النظام إلى المطالب، وتأتي على شكل "السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد"، وقد تكون

[7] – المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1،الريان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987،ص ص 96-99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيجابية بمعنى التلبية الفعلية أو رمزية بمعنى الوعود بتنفيذها أو سلبية وذلك عندما تستخدم السلطة القمع بدلا من تنفيذ المطالب.[8]

ثانيا: نموذج كارل بوبر للتغير الديمقراطي:

قدم "كارل بوبر" في كتابه "الحياة بأسرها حلول لمشاكل" في باب نحو نظرية للديمقراطية، تعريفا لها، حيث قال: إن هناك نوعين من الدول، الأولى التي يستطيع مواطنوها تغير حكومتها دون سفك قطرة من الدماء، وذلك عن طريق التصويت، والنوع الآخر من الدول هي التي تسمي نفسها ديمقراطية لكن ليست هناك قدرة للمواطنين على تغير الحكومة بواسطة التصويت، وبنظره إن التصويت أفضل الطرق لتغير الحكومات.[9]

تسعى الدراسة للبحث بان هناك قدرة فعلية للمواطنين في دول الربيع العربي قبل اندلاع الثورات على تغير الحكومات والرؤساء بوسائل ديمقراطية سلمية ام لا؟ هل كان هنالك حرية فعلية للمواطنين ام لا؟ هل كان هناك توزيع عادل للموارد ام لا؟ هل كان النظام السياسي يستجيب للمطالب الشعبية ام لا...؟ هذه الاسئلة التي سنحاول الاجابة عليها من خلال استعراض واقع دول الربيع العربي قبل اندلاع الثورات والاحتجاجات، وهل كانت ردود الانظمة العربية على المحتجين في بادئ الامر ردود إيجابية بمعنى احتواء والعمل على تلبية بعض من مطالبهم، ام ردود سلبية بالقمع والقوة؟...هذا ما سنبحثه من خلال استعراض اهم ثورات الربيع العربي، وهي الثورة التونسية والمصرية.

---

[8] – المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 99

[9] – بوبر،كارل، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة(بهاء درويش) ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1994 ،ص ص 211 وما بعدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امثلة من الثورات العربية

اولًا: الثورة التونسية:

تسعى الدراسة للاجابة على الاسئلة السابقة، اي هل هناك حرية فعلية ام لا، هل هناك قدرة على تغير الحكومات والرئيس بالانتخابات ام لا، هل هناك توزيع عادل لموارد الدولة ام لا، وهل رد النظام التونسي على المطالب سلبيا كان ام إيجابي نجد:

التعددية السياسية والقدرة على التغير في تونس قبل ثورات الربيع العربي:

تنص الفقرة الثانية من الدستور التونسي على إن "تقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من اجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته".[10] لكن بعض جماعات حقوق الإنسان انتقدت معاملة الحكومة لمعارضيها. وكان يواجه الرئيس بن علي انتقادات في الداخل والخارج بسبب النسبة التي تصل إلى "99,9%"، في نسبة النجاح في الانتخابات التونسية دائما، كما انكرت المعارضة التعديلات التي أدخلها على الدستور لتمديد فترة بقائه في المنصب لولايتين [11]. ومن هنا نرى أن التعددية الحزبية موجودة شكليا في تونس، أما من الناحية العملية فلا وجود لها على الساحة السياسية أبدا، حيث تصل نسبة نجاح الرئيس التونسي خلال دورات ترشحه إلى 99.9% وهذا اكبر دليل على تهميش دور الأحزاب السياسية الأخرى في تونس، الى جانب وضع الرئيس بن علي العديد من التعديلات الدستورية التي تسمح له بفترات حكم أكثر من مرة.

[10] – الدستور التونسي لعام 1959، الفصل الخامس.

[11] – نبذة عن الجمهورية التونسية ، قناة bbc، على الرابط http://www.bbc.co.uk .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحريات العامة في تونس قبل ثورات الربيع العربي:

في مجال حقوق الإنسان والحريات، يعتبر المنتقدون لحكم الرئيس التونسي ، أن العشرين سنة الماضية كانت الأكثر زخما في نظرهم على صعيد سن التشريعات المضيقة للحريات العامة والفردية بالبلاد من ذلك سن تضييقات على قوانين الرأي في شتى المجالات ومنها حق النشر عبر قانون الصحافة وأخرى على صعيد تكوين الأحزاب و الجمعيات، حيث منح لجهاز وزارة الداخلية لوحده الصلاحية المطلقة للنظر في أمر الترخيص لهذا الحزب أو أي نشاط سياسي او اجتماعي من عدمه، وهو ما جعل حق الاختلاف مع السلطة يصبح ممنوعا في البلد حسب عدة تقارير لمنظمات حقوقية، حيث تمنع وزارة الداخلية الترخيص لأي حزب أو منظمة تخالفها في الرأي وفقا لقواعد الحكم في البلاد، هذا إلى جانب ارتفاع حملات الاعتقال والتعذيب في السجون التونسية والاعتداء على حريات اللباس خصوصا حجاب المرأة.[12]

توزيع الموارد والعدالة التوزيعية والاوضاع الاقتصادية في تونس قبل الربيع العربي:

يلخص الكاتب "نور الدين العويديدي" حال الثروة الوطنية في تونس بقوله: إن ثمة تغيرا سلبيا حصل في عهد ابن علي، قياسا بالعهد الذي سبقه (عهد بورقيبه)، فيما يتعلق بتوزيع ثروة البلاد. فقد كانت الطبقة الوسطى في تونس هي الطبقة الأوسع، وقد تقلصت تلك الطبقة في العهد الحالي_عهد بن علي_ كثيرا، وتوسعت طبقة الفقراء، وفيه تمت خصخصة معظم مؤسسات القطاع العام، وتم تخصيص الكثير منها بأسعار أدنى بكثير من سعرها الحقيقي في السوق، بأسعار بخسة

[12] – بوخذير، سليم، 20 سنة من حكم الرئيس بن علي في تونس...عهد التغير ...ام عهد ترهيب، على الرابط &sid=11050&file=article&http://www.watan.com/archive/index.php?name=News theme=Printer .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحساب بعض المتنفذين والمحيطين بهرم السلطة، وخاصة لبعض العائلات المقربة لصناع القرار ومنها عائلة زوجة الرئيس والعاملين معهم.[13]

وهذا فقد كشفت برقيات دبلوماسية أمريكية سرية نشرها موقع ويكيليكس ونقلتها صحيفة "لو موند" الفرنسية أن المحيط العائلي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي "أشبه بالمافيا" وان النظام التونسي "لا يقبل النقد أو النصح"، وفي البرقية المؤرخة في يونيو حزيران عام 2008 بعنوان "ما هو لكم هو لي"، ساقت السفارة الأمريكية أكثر من عشرة أمثلة عن إساءة استخدام النفوذ لدى أقرباء الرئيس التونسي. وكتبت على سبيل المثال أن زوجة الرئيس حصلت من الدولة على ارض كمنحة مجانية لبناء مدرسة خاصة، ثم أعادت بيعها.[14]

اما على صعيد دخل الفرد التونسي، فلم يكن افضل حالا من اوضاع الحريات العامة، فالسبب الرئيسي لعدم شعور المواطن التونسي بارتفاع معدلات التنمية يرجع إلى سوء توزيع الدخل، حيث يتحصل 10% الأغنياء على أكثر من 31.6% من الدخل في حين يذهب الباقي إلى ال90 % المتبقية.[15]

ايضا تظهر أرقام اقتصادية الى ان الاتجاهات العامة للبطالة تتراوح فقط بين فئة الشباب ما نسبته 30% من حملة الشهادات الجامعية، و17% عموما من مجمل السكان البالغ عددهم 10

---

[13] –العويديدي، نورالدين، تونس في ظل حكم بن علي...حصاد عقدين ، aqlamonline 2008 ، العدد 21 ،السنة الخامسة ،مارس،2008، على الرابط http://www.aqlamonline.com .

[14] – ويكيليكس: المحيط العائلي لبن علي "أشبه بالمافيا ، وثيقة ويكليكس نشرتها قناة bbc،على الرابط http://www.bbc.co.uk .

[15] – المدني، توفيق، ظاهرة البطالة في تونس، على الرابط:
https://nawaat.org/portail/2012/01/23/%D8%B8%D8%A7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون نسمة.[16] وهي النسب التي تعكس الفشل العميق للنظام السياسي التونسي في ايجاد وتطوير المشاريع التي من شانها استيعاب الايدي العاملة، وبالتالي تخفيف حدة الفقر وما يرتبط بذلك من أحداث وتسريع لوتيرة التنمية.

هذه بعض العوامل والمتغيرات التي كانت السبب الكامن وراء اندلاع الثورة في تونس، المسماة بثورة الياسمين، حيث إن نسب البطالة مرتفعة، ومنع التجمعات والأفراد من إنشاء أحزاب ونقابات تخالف الحكومة التونسية بالرأي، هذا ماعدا أعمال الخصخصة التي تقوم بها الحكومة التونسية ببيع الشركات العامة بأقل من أسعارها الحقيقية، وتمركز الحصة الأكبر من توزيع الدخل التونسي بيد فئة قليلة على حساب الطبقات الأخرى مما أدى إلى محو الطبقة الوسطى وتحولها إلى طبقة فقيرة، اثبت للشعب التونسي، عدم جدوى الانتظار لإجراء إصلاح سياسي واقتصادي، وكان الخيار الوحيد المتبقي هو الثورة، لا سيما وان النظام التونسي، قد اظهر حزما واستخدم القمع والقوة بوجه المتظاهرين.

ثانياً: الثورة المصرية:

يقول كارل ماركس "إن البنية الفوقية ما هي إلا انعكاس للبنية التحتية "[17]، وعلى هذا الاساس نستطيع معرفة طبيعة النظام المصري من خلال قراءة رواية "عمارة يعقوبيان" المصرية للكاتب "علاء الأسواني"، حيث يروي فيها مقدار البؤس المصري ويبين مقدار الفقر والحالة الاجتماعية البائسة، بالإضافة إلى تغول السلطة على الناس وحقوقهم، حيث تؤشر الرواية في متنها الى مقدار اتساع الفجوة بين من يملك ولا يملك في الشارع المصري، ويبين مقدار درجة الفساد بين

[16] – ندوة للبحث عن حلول لازمة البطالة في تونس ، موجود على الرابط
.http://touniselyoum.maktoobblog.com

[17] – عثمان، إبراهيم عيسى، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق . الأردن ، 2009، ص 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبقة الارستقراطية المصرية، حيث بينهم كتجار مخدرات وممنوعات ومزورين للحقائق من الدرجة الأولى ...الخ.

وإذا أردنا أن نعرف طبيعة النظام السياسي المصري يكفينا إلقاء بقعة ضوء على عدد من المؤشرات السياسية والاقتصادية التي دفعت بالشعب المصري للاحتجاج والثورة لإسقاط الرئيس حسني مبارك:

التعددية السياسية والقدرة على التغير السلمي في مصر قبل ثورات الربيع العربي:

مر التنظيم السياسي الحزبي المصري بعدة مراحل، المرحلة الملكية التي شهدت إنشاء التجمعات وتنظيمات السياسية حتى أصبحت أحزاب قادرة على طرح البرامج الحزبية، ثم كانت مرحلة الناصرية التي شهدت حلا للأحزاب وتنظيمات السياسية بحجة مصالح الدولة العليا لتحقيق الأمن القومي والوحدة العربية، ثم كانت مرحلة الرئيس السادات التي أعلن فيها عام 1976 قيام التعددية الحزبية، ثم كانت مرحلة الرئيس مبارك التي شهدت حالات التهميش وقمع الأحزاب على الرغم من تزايد أعداد الأحزاب حتى وصل إلى 24 حزبا. حيث شهدت مرحلة مبارك حالة من عدم التوازن الحزبي، وهيمنة الحزب الأكبر وهو الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) على المشهد السياسي المصري، طيلة فترة حكم الرئيس مبارك.[18]

مما سبق يتضح بان التعددية السياسية والحزبية في مصر كانت شكلا لا مضمونا، فحزب الرئيس هو المستحوذ على السلطة، ولا يسمح لأي حزب اخر بالمشاركة الفعلية فيها، وهو ما يعني، وحسب كارل بوبر، فقدان الشعب أي قدرة على إجراء تغيير سلمي او بالوسائل الديمقراطية.

[18] – للمزيد انظر: القاضي، ابو زيد عادل، التعددية الحزبية في مصر 1976–2007، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، اغسطس 2018.
انظر ايضا: مصطفى خميس السيد، تعددية حزبية ولكنها مقيدة، على الرابط:
http://www.shbabmisr.com/t~111234

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحريات العامة في مصر قبل الربيع العربي:

شهدت مصر منذ مطلع القرن العشرين حالات عديدة تم فرض قانون الطوارئ فيها ، حيث كلما كان هناك تهديد خارجي أو أزمة أو حرب فرُض قانون الطوارئ. لكن منذ عام 1981 أعلن العمل بقانون الطوارئ حتى تم عزل الرئيس مبارك عن السلطة ، ويقول الدكتور "عصام العريان" : انه في الحالات السابقة لفرض قانون الطوارئ كان هناك سببا وجيها للقبول به، والعمل به، مثل الحرب العالمية الأولى والثانية وحرب 1948 وحرب 1967، حيث كانت هذه الأحداث مبررا فعليا للقبول بقانون الطوارئ، أما في الحالة الأخيرة أي منذ عام 1981 حتى اسقاط نظام مبارك لا يوجد مبرر واضح ومقبول لاستمرار العمل بهذا القانون، حيث استمر هذا الوضع لأكثر من ربع قرن، ولا يوجد مبرر واضح للعمل به إلا فرض أسلوب قمعي للسيطرة على الأوضاع الداخلية وتحجيم دور الأحزاب السياسية واستخدام هذا القانون لتأميم الانتخابات حتى ينفرد بها النظام الحاكم .[19]

وقانون الطوارئ لا يعني إلا تقييد الحريات العامة، فلا وجود للاجتماعات إلا تحت رقابة الحكومة، ولا يوجد حرية أو تعبير عن الرأي إلا بما يتوافق مع توجهات الحكومة، وهكذا قانون لا يفرض إلا في الحالات الصعبة كالحروب والكوارث، أما إذا فرُض لأكثر من30 سنة فهذا يعني فرض القمع على الشعوب لتحقيق صلاحيات اكبر للسلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية وسلطة اكبر للقضاء العسكري على حساب القضاء المدني، وفرض إرادة الحاكم على المحكوم.

---

[19] –العريان، عصام ، مصر حكم مؤبد بالطوارئ 1981–2006 ، على الرابط SecID=342&http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=1824 . ايضا انظر: اسامة عبدالمقصود، قانون الطوارئ في مصر...ارث تاريخي، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/24/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع الموارد والعدالة التوزيعية والاوضاع الاقتصادية في مصر قبل الربيع العربي:

في مصر قبل الثورة، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية خلال الفترة 1980-1999، الى ما معدله 4.4%، الا انه وعلى الرغم من ذلك، قد ارتفع عدد الفقراء بها حتى أصبح أكثر من نصف سكان مصر يقعون تحت خط الفقر.[20] اما الدين العام في مصر، فقد كان المؤشر الاكثر وضوحا على ان الاقتصاد المصري كان يمر في مرحلة خطر تام، بسبب تجاوز الدين العام عن نسبة الناتج القومي المصري بنسبة 100% وعلى صعيد الأرقام الخاصة بالدين الخارجي كشفت نشرة البنك المركزي ارتفاع رصيد الدين الخارجي لمصر ليبلغ 36.5 مليار دولار أمريكي قبيل ثورة 2011.[21]

إضافة الى ارتفاع الفقر والبطالة والدين العام، فقد عانى الاقتصاد المصري من فساد كبير بين أفراد الطبقة الحاكمة، فقد ذكرت العديد من التقارير إن ثروة الرئيس مبارك تصل إلى 70 مليار دولار أمريكي.[22] وهذا يعطينا مؤشر واضح على مدى الفساد بين أفراد النظام المصري، حيث إن شخص واحد قادر على سداد ديون الدولة، لكنه لم يفعل.

مجمل ما سبق، يوضح، انا النظام السياسي المصري كان نظاما مترهلا سياسيا واقتصاديا، للحد الذي جعل الشعب المصري يفقد أي امكانية بالقدرة على الإصلاح السياسي والاقتصادي التدرجي، ومع اندلاع الثورة في تونس، انتقلت الى مصر، واستمر حتى تم اسقاط نظام الرئيس حسني مبارك.

---

[20] –حافظ، محمد مصطفى، تطور المديونية من عهد الملك فؤاد وحتى الآن، الاهرام المصري، على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/531888.aspx

[21] – ديون مصر تفوق الناتج القومي ، صحيفة الحقيقة الدولية ، على الرابط
. http://www.factjo.com/compDetails.aspx?id=928

[22] – Mubarak family fortune could reach $70bn, says expert, on:
https://www.theguardian.com/world/2011/feb/04/hosni-mubarak-family-fortune

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذن، وبناءً على النقاش السابق لاهم ملامح ثورات الربيع العربي وفي اهم الدول التي اندلعت فيها، نجد ان مصر وتونس قبل الثورة كانت تعاني من نفس المشاكل تقريبا، وهي المشاكل والأسباب التي دفعت بالشعب للانتفاض والاحتجاج، حتى تطورت الى مظاهرات عارمة تطالب بإسقاط الأنظمة، نظرا لان شعوب تلك الدول، لم تكن قادرة على تغيير الحكومة بشكل سلمي كما يفترض "كارل بوبر" حتى تكون دولة ديمقراطية بشكل سلمي.

ومن ناحية التوزيع السلطوي للموارد، كما ينظر "ايستون" فإنها تشمل فقط النخبة الحاكمة، والاعضاء المقربين من النخب الحاكمة، ولم يكن بمقدور المواطن الحصول على اكثر مما تقرره تلك الانظمة، ولذلك، وعندما بدأت الشعوب بالاحتجاج، كان رد الانظمة ردا سلبيا، اي استخدام الانظمة للقوة والعنف لقمع الاحتجاجات، وهي الشرارات الاولى التي قادت الى انتفاض الشعوب بأكملها مطالبة بالحرية والحقوق والحياة الافضل.

فحسب العديد من الاكاديميين، شكل انعدام الحريات، والتهميش السياسي وتعطل العمل الحزبي والنقابي الى ما بات يعرف بأزمة المشاركة السياسية، وهي الازمة التي تضافرت مع التدهور الاقتصادي لأوضاع الشعوب العربية على مدى سنوات طويلة، الى ان يصل كثير من الانظمة السياسية العربية الى نقطة الازمة المستعصية، وهي الازمة التي أكدتها النظم السياسية في الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي، حيث سرعان ما كان رد تلك الانظمة، كتونس ومصر ردا سلبيا باستخدام القوة والعنف لقمع المظاهرات، في مسعى منها للحفاظ على ثنائي الثروة والسلطة، الامر الذي خلق بين تلك الانظمة وشعوبها شرخا كان له اثرا كبيرا في تزايد وعي الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضرورة العمل على انتزاع حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية اسوة ببقية الدول الديمقراطية، وهو ما ولد لديه دافعا ديناميكيا لكسر حاجز الخوف امام القمع ليستمر بالاندفاع حتى الثورة.[23]

كما ان ارتفاع معدلات البطالة والفقر الى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع جودة الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمواصلات والتنمية عموما، الى جانب ارتفاع معدلات التضخم والعديد من المشاكل الاقتصادية، جعلت الشباب يصل الى مرحلة عدم القدرة على التحمل، فالدول العربية بمجملها مجتمعات شابة، حيث يعد اكثر من نصف سكان الوطن العربي هم تحت سن 25 سنة، وان 60% من سكان الوطن العربي تحت سن 30 سنة، وهو ما جعل الشباب ينتفضون بحثا عن مستقبل افضل، حيث كان الشباب وكلاء التغيير، لاسيما بعد احراق البوعزيزي لنفسه في تونس بعد اهانة الشرطة له، ومقتل الشاب خالد سعيد على ايدي الشرطة المصرية.[24]

---

[23] –مالكي، امحمد، دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، في: الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية، 0(مجموعة مؤلفين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص ص 261، 268، 270، 282، 300.

[24] –بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، دراسة ميدانية، مركز البديل للدراسات والابحاث، 2013، ص ص 19–20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

الحراك الشعبي المفهوم والدلالات

مفهوم الحراك الشعبي

الحراك في اللغة من الحركة وتعني كل مظهر عام من مظاهر النشاط، ضد السكون، والحراك يكون وقوع فعل تجري عليه حركة[25]، وكلمة الشعبي في اللغة اسم منسوب الى الشعب، وتعني ايضا، شعبي يحبه الشعب وهي عادات شعبية: انماط السلوك التقليدية والمستويات الاخلاقية في ثقافة معينة وهي ليست اجبارية [26].

والحراك الشعبي يكون تحرك مجموعة من الناس وبصورة شعبية لغاية معينة او لتحقيق هدف معين، ولقد اختلف بعض العلماء بإحالتهِ الى علم الاجتماع اما الى غيره من العلوم وكان اقرب المفاهيم هي تسمية او مفهوم جماعة المصالح: الذين تربطهم مصلحة معينة ويتحركون من اجلها بصورة شعبية وعرفت جماعة المصالح تنظيم سياسي وسيط، اي يتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم – تعرف بانها جماعة من افراد تربطهم مصالح معينة، وليس هدفها الوصول الى السلطة وانما التأثير على السياسات العامة[27]، ويعتمد تصنيف الحراك الشعبي تبعا لتوجهاته فان كانت توجهاته سياسية فربما يتبع علم السياسية.

الحراك الشعبي السياسي يكون في اغلب الاحيان ناتج عن ضغوط جراء أحداث سياسية او اجتماعية ومطالبه تكون سياسية في الدرجة الاولى او يغلب عليها الطابع السياسي، ولقد اعتبر

---

[25] المعاني لكل رسم معنى، على شبكة الانترنت،2016/12/23. على الرابط www.alamaany.com

[26]– المرجع السابق .

[27]– نوفل ، احمد سعيد واخرون، م. مدخل الى علم السياسة. المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2010، ص213

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحراك الشعبي نوعا من انواع العنف السياسي الذي اعتبر ظاهرة اجتماعية قديمة وتعرف باسم العنف الشعبي وهو ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات كافة وبدرجات مختلفة وبأشكال متعددة ولأسباب متنوعة وتتمثل في الخلاف بين المجتمعات ، والعنف ليس سلبية او عرض مرضي على الدوام بل قد يكون احيانا ضرورة حتمية و تاريخية [28]، و لكن في حالة الحراك الشعبي السياسي قد لا تصل الامور الى حد العنف بالمعنى المعروف ولكن هو نوع من انواع العنف السياسي لتشابهه بعدة صفات منها[29]:

1- التظاهرات: وهي تجمع من المواطنين للاحتجاج ضد النظام برمته او ضد سياسية معينة من سياساته للضغط على النظام لإجراء إصلاحات منشودة .

2- الاضراب: هو امتناع العمال عن العمل لفترة معينة قصيرة ام طويلة، وذلك لممارسة نوع من انواع الضغط على الحكومات للاستجابة لبعض مطالبهم وتكون المطالب اما فئوية او عامة .

3- الشغب: ان تدخل بعض مظاهر الشغب والفوضى في بعض ممارسات الحراك مثل التكسير داخل المظاهرات السلمية او مواجهة قوات الامن .

وعلى اية حال يمكن تعريف الحراك الشعبي على انه تحرك شعبي واسع الطيف يشمل قطاعات كثيرة من الدولة وللضغط على النظام الحاكم لإجراء إصلاحات قد تكون اقتصادية او اجتماعية او سياسية ولكن بطابع يغلب عليه الطابع السلمي ولا يصل الى حد الثورة .

---

[28]- أبو حسن، أبو ياسر، م.ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي 1990-2007م.مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية،الخرطوم،2008،ص64.

[29]-المرجع السابق،ص66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف الحراك الشعبي الذي سوف نتحدث عنه في هذه الدراسة انه مصطلح حديث مع مصطلح الربيع العربي الذي اطلق على الثورات العربية، والحراك الشعبي في الأردن لم يكن حراكا سياسيا فقط بل كان حراك شعبي شامل وشمل الامور الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى الامور السياسية، ويمكن تعريفه انه كل التحركات الاحتجاجية بجميع أشكالها كانت بصفة شعبية او دخل فيها بعض التنظيم مثل التنظيم الحزبي او النقابي او اي قوى اجتماعية او سياسية من مختلف فئات المجتمع المدني وفي كامل رقعة الدولة من اجل أحداث تغيير إيجابي في نظام الحكم، والضغط على النظام الحاكم لإجراء إصلاحات عامة تشمل الحقوق والحريات العامة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية[30] .

اعتبر بعض الباحثين ان الحراك الشعبي في الأردن شكل من أشكال الثورات والمسيرات المواكبة والمكونة للربيع العربي؛ فعرفت بالثورات الإصلاحية والتي اجبرت الحكام والانظمة على تقديم تنازلات في مجال الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد والتحول الديمقراطي، وتقتصر مطالبها على إصلاح النظام وليس تغييره او اسقاطه، مثلما حدث في الأردن، وبعد هذا العرض يمكن وصف الحراك الشعبي على انه حراك شعبي شامل يقترب من مفهوم الثورات الإصلاحية او جماعات المصالح او الضغط ولكن على مستوى شعبي ادت الى اجبار الانظمة على تقديم تنازلات وإجراء إصلاحات شاملة، ولم يكن هدف الحراك هو تغيير نظام الحكم كما يكون في الثورة.

[30] بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مرجع سبق ذكره،ص14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحراك الشعبي الأردني

بعد اندلاع احتجاجات ومظاهرات الربيع العربي في تونس وانتقالها لمصر وبدأت تلك الاحتجاجات بالانتقال الى بعض الدول العربية الاخرى المجاورة، كاليمن، والبحرين، وليبيا، وايضا الأردن، حيث باتت ثورات الربيع العربي في تونس ومصر مدعاة للمطالبة بالمزيد من الإصلاح والحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار، الى جانب محاربة الفساد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، وعليه شهد الأردن العديد من المسيرات والحركات الاحتجاجية الشعبية والمظاهرات التي رفعت العديد من الشعارات السياسية والاقتصادية، وهي المطالب التي حاول النظام الأردني الاستجابة لها خلافا لما هو الحال في تونس ومصر، اي استجاب لها استجابة إيجابية، دون استخدام للقوة والعنف.[31]

والمطالبات الشعبية الأردنية كانت قد سبقت الربيع العربي بمطالبات كثيرة تطالب بالحريات العامة وحقوق للمواطنين وحقوق للعمال مثل: (نقابة للمعلمين، وتحسين الوضع الاقتصادي).

ففي عام 2007 كانت احتجاجات على غلاء الاسعار واستمرت الاحتجاجات لكن بشكل غير منظم في الاعوام 2009 و 2010 وفي مطلع عام 2011 عند بدء الثورات العربية (الربيع العربي) وبالتحديد في 2011/1/14 يوم الجمعة انطلقت مسيرات من العاصمة عمان والمدن الرئيسة الاخرى مثل اربد والكرك والسلط وذيبان ومخيم البقعه في يوم اطلق علية اسم يوم الغضب

[31] –الخوالدة، صالح، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن (2011– 2014)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 5، جانفي 2016، ص 9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني والتي دعت اليه حركة التيار اليسار الحر في الأردن[32]، وكانت من اهم مطالب المحتجين هو رحيل حكومة سمير الرفاعي وندد المشاركون في المظاهرات بغلاء الاسعار.

وهكذا بدأ الحراك الشعبي يأخذ طابع ممنهج من خلال فعاليات مستمرة بشكل شبه يومي تزامناً مع الربيع العربي وكانت التحركات الشعبية في جميع المواقع وتعددت المطالب وارتفع سقفها الى تعديل الدستور ونقابة للمعلمين وحريات الرأي والحد من تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات والاحتجاج ايضا على السياسات العامة للدولة والقبضة الامنية وتوسعت الاحتجاجات حتى شملت معظم القطاعات والمناطق.

ولقد كانت الدولة مواكبة للأحداث وتصدر قرارات تمتص فيها غضب الحراك الشعبي وتلبي مطالبهم قدر المستطاع ف أقال جلالة الملك حكومة سمير الرفاعي في 2011/2/1 وكلف الرئيس معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة تحقق إصلاحات اقتصادية وسياسية تلبية لمطالب الشعب وفعلاً؛ تم اتخاذ عدة قرارات متتالية منها اقتصادية وسياسية وحقوقية ادت الى توقف الحراك نسبيا في اواخر شهر نيسان من نفس العام ومن هذه القرارات الموافقة على نقابة للمعلمين وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور والنظر في تعديله وكان قد سبق هذا لجنة الحوار الوطني .

لجنة الحوار الوطني تشكلت بتوجيه من جلالة الملك عبدالله الثاني بتاريخ 2011/3/13 برئاسة دولة طاهر المصري لغاية إجراء حوار وطني شامل للخروج من الازمات الموجودة في الشارع الأردني[33].

---

[32]– مظاهرات الغضب في الأردن،جريدة الشرق الاوسط، العدد 11736،على شبكة الانترنت،2016/12/23 دخول بتاريخ 2016/12/23. http://archiv.aawsat.com

[33] لجنة الحوار الوطني الأردني 2011،موسوعة الجزيرة، على شبكة الانترنت،دخول بتاريخ 2016/12/23.- http://www.aljazeera.net/encyclopedia.2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت اللجنة مشكلة من عضوية 52 شخص يمثلوا جميع التيارات السياسية والنقابية والاجتماعية والحراك الشعبي ككل، وكان من أهدافها وضع قانون انتخاب جديد وقانون أحزاب جديد ومراجعة كافة القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي مع الاسراع في الانجاز . وخلُصت اللجنة الى توصيات وهي تقوية منظومة حقوق الانسان ومعاقبة منتهكيها واستقلالية القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية. وشددت على اهمية محاربة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة وغيرها من التوصيات[34] .

دوافع الحراك الشعبي الأردني

فكرة المطالبات الشعبية في الأردن لم تتوقف بل كانت دائما على الساحة السياسية ولكن بشكل لم يصل الى الجماهيرية التي وصل اليها في فترة الربيع العربي وذلك بتأثر من العوامل الخارجية التي كانت في الدول العربية، وفكرة الجرأة في المطالبة بكل المطالب التي تهم المواطن ووجود الاحتقان العام في الدولة.

ولكن أسباب الحراك الشعبي كانت موجودة وفي حالة تطور مستمر دون وجود حلول فعلية من قبل الحكومات المتعاقبة ومن هذه الأسباب والدوافع[35] :-

1- تردي الوضع الاقتصادي داخليا على مستوى دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي في الدولة وخارجيا على مستوى الدين العام الذي بدأ بالارتفاع في الاونة الاخيرة الى ارقام غير مسبوقة.

2- مصادرة الحريات العامة والتضييق على المؤسسات السياسية والشعبية مثل الأحزاب والغاء فكرة المعارضة من الدولة لكي لا يكون انتقادات رسمية للعمل الحكومي.

---

[34] لجنة الحوار الوطني 2011،مرجع سبق ذكره .

[35] القاضي، عادل، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- عدم اشراك المواطنين في سياسات الدولة والاكتفاء بمجموعة تشكل النخبة السياسية واعتبار العمل السياسي حكراً لهم ولعائلاتهم مما شكل ضعف في المواطنة عند المواطنين.

4- المطالبة بإصلاحات سياسية حقيقية نابعة من جوهر العقيدة السياسية الأردنية وتكون ثابتة في قانون الدولة (الدستور) لكي يكون لها صفة الاستمرارية.

5- عدم شعور المواطنين بوجود عدل اجتماعي ومساواة في الفرص وتوزيع عادل بين كافة الطبقات الاجتماعية وتزايد الشعور باحتكار فئة معينة بثروات الوطن وتحميل اعباءه على باقي المواطنين

6- التغول الحكومي الواضح على باقي قطاعات الدولة سواء كان على السلطة التشريعية او السلطة القضائية من ناحية وعلى باقي المؤسسات الشعبية وغير الحكومية من ناحية اخرى مثل الصحف وعمليات النشر والمؤسسات المستقلة مما شكل يأس شعبي وصعوبة في الوصول الى حل مُرضٍ .

7- تفشي الفساد في كثير من قطاعات الدولة دون وضع قوانين رادعة للمفسدين والنظر في أسباب الفساد.

هذه كانت بعض العوامل التي ساعدت على تفعيل الحراك الشعبي الأردني، وجاءت على امل وجود حلول سريعة مستغلة الاوضاع السياسية المحيطة للارتقاء بالعمل السياسي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطالب الحراك الشعبي الأردني

وجاءت مطالبات كثيرة في اجندات المحتجين وسواء كانت بشكل عفوي او ممنهج واخذت طابعا شعبيا منها، وكانت المطالبات اقتصادية في الدرجة الاولى وتطالب الحكومة بالحد من الفساد والتوقف عن رفع الاسعار والتوقف عن وضع الضرائب على المواطنين، وكانت المطالب السياسية الاقوى وذات استمرارية اكثر حيث كانت المطالب في البداية الحد من الاستبداد الحكومي وتغيير الحكومة وتوحدت المطالب بتغيير حكومة سمير الرفاعي من ثم مطالبات بإصلاحات سياسية على كافة المستويات وتخصيص وقفات خاصة للمطالبة بدستور عام 1952 دون تعديلات باعتبار ان التعديلات اضعفته من الناحية الديمقراطية واعتبر المحتجين ان التعديلات التي تمت على دستور عام 1952 هي مصادرة للديمقراطية من خلال جعل نظام الحكم ملكية مطلقة وهذا مخالف لروح الديمقراطية، وبعد تزايد وتيرة الأحداث صارت المناداة بالملكية الدستورية بشكل واضح وتقديم رؤيا مستقبلية للسياسية العامة كبديل للحكومات وبعدها دخل مشهد العنف في المسيرات وتنوعت المطالب بين نقابية مثل نقابة المعلمين وحقوق للعمال ومطالب بالواجب الاممي تجاه الدول العربية ودولة فلسطين بشكل خاص، وبعد ذلك دخل الحراك بشكل جديد وهو اضرابات واعتصامات على عدة محاور مثل اضراب المعلمين واضراب للصحفيين واعتصامات للعمال واضراب للمعتقلين بالسجون. وتمت المطالبة بتعديل كل القوانين السياسية منها قانون الأحزاب وقانون الانتخاب والسماح للمواطنين القيام بالعمل السياسي دون مضايقات من الجهات الحكومية.

ولم تنتهي المطالبات من الحراك الشعبي حتى شملت كافة قطاعات المجتمع سياسية وغيرها وكانت الحكومة مواكبة للأحداث بما يخفف من غضب المحتجين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اهم مطالب الحراك[36]

1- مطالب بالملكية الدستورية .

2- مطالبة بتعديل الدستور تعديل شامل يشمل كافة القطاعات والمجالات.

3- والمطالبة بالحريات العامة وهي التي كانت اساس انطلاق الثورات العربية .

4- المطالبة بحقوق المواطنين من الناحية الثقافية والتعبير عن الرأي وكانت واضحة باعتصامات الصحفيين واضراب الصحف .

5- المطالب بوضع استراتيجيات اقتصادية لحل الوضع المتردي في الاقتصاد العام للدولة وزيادة المديونية .

6- عدم وضع ضرائب تنهك كاهل المواطن والتخفيف على المواطنين وايجاد طرق بديلة لحل الازمات الاقتصادية .

7- الإصلاح السياسي العام بكل مناحي الحياة السياسية .

8- العمل على احقاق تنمية سياسية شاملة لكل المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية .

الملامح الأساسية للحراك الشعبي الأردني:

تشير العديد من الادبيات التي تناولت الحراك الشعبي الأردني الى فروق جوهرية ما بين الحراك الأردني وثورات الربيع العربي الاخرى، فأهم فرق جوهري ما بين الحراك الأردني وثورات الربيع العربي هو ان الحراك يركز في مطالبه وشعارته على الابعاد الاقتصادية اكثر من الابعاد السياسية، كالتركيز على الحد من الخصخصة الغير مدروسة التي ادت الى نهب مقدرات الدولة، والفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية، وغياب التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة،

[36] أبو رمان، محمد ،ازمة الحراك الشعبي الأردني الديموغرافيا والايدولوجيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية بتاريخ2013/1/31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايضا دون ان يعني ذلك عدم المطالبة بمزيد من الحريات والمشاركة السياسية ووقف أي انتهاكات لحقوق الانسان ووقف التزوير في الانتخابات وتعديل قوانين الأحزاب.[37]

وعلى الرغم من ان الحراك الأردني تعود بداياته الى ما قبل اندلاع الربيع العربي حسب بعض الباحثين، الا ان الربيع العربي مثل زخما جديدا للحراك الأردني وكثف مساعيه المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فالربيع العربي كسر حاجز الخوف المتبقي لدى الشعب في دلالة واضحة على تزايد الوعي السياسي والاستعداد الكامن للمشاركة في صناعة المستقبل اذا ما اتيحت له الفرصة، الى جانب ذلك، كان الحراك الأردني حراكا سلميا، ولم يطالب المحتجون بتغيير النظام، وانما طالب بضرورة إصلاح النظام وفقا لما يحقق لهم آمالهم وتطلعاتهم[38]، وهو ما ضمن على الاقل عدم رد النظام الأردني بشكل سلبي على المحتجين، أي الرد بالقوة والقمع، كما حصل في تونس ومصر.

حيث كان رد النظام الأردني على مطالب الحراك ردا إيجابيا، تمثل في تشكيل الملك عبدالله الثاني لجنة الحوار الوطني للنظر في امكانية تطوير العمل السياسي والحزبي في الأردن، وكان من ابرز ما نتج عن هذه اللجنة، الاعلان عن قانون جديد للأحزاب السياسية، والتوصية بمجموعة من التعديلات الدستورية، وهو ما كان فعلا في عام 2011، حيث تم بحث إجراء تعديل دستوري في 42 مادة من مواد الدستور الأردني، بما ويضمن احراز تقدم على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي[39]، حيث كانت اهم التعديلات الدستورية ما يلي: انشاء هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية، وان الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من

---

[37] – بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 51–53.

[38] –المرجع السابق، ص ص 125 وما بعدها

[39] –الخوالدة، صالح، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن (2011– 2014)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاريخ الحل ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، وانشاء محكمة دستورية مهمتها الأساسية الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة التي تصدر عن السلطة التنفيذية، وانشاء مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء، وإجراء تعديلات على السماح للحكومة بسن القوانين في حال وجود مجلس النواب، وتحديد حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة وتعديل الكثير من القوانين المتعلقة بالحريات العامة، وبصلاحيات الملك وبعمل السلطات الثلاث بشكل عام[40].

وعلى الرغم من الاستجابة الإيجابية للنظام الأردني على مطالب الحراك الشعبي الأردني، وإجراء العديد من التعديلات الدستورية، الا ان الكثير من الباحثين، يرون ان هناك حاجة فعلا لإجراء وجبة جديدة من التعديلات، وايجاد كل ما من شانها النهوض بالديمقراطية والإصلاح السياسي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

اذن وتلخيصا لما سبق نستطيع تحديد اهم الفروق الجوهرية ما بين الحراك الأردني والربيع العربي في عدد من النقاط يبرزها الجدول رقم 1 ادناه:

الجدول رقم 1: الفروق الاساسية بين الحراك الأردني والربيع العربي:

المؤشرات	الموقف من النظام	موقف النظام من المظاهرات	الأسباب الدافعة
الربيع العربي	اسقاط	سلبي عنيف	سياسية (حريات وديمقراطية وحقوق) واقتصادية (فقر بطالة تراجع اقتصادي عام)
الحراك الأردني	إصلاح	إيجابي سلمي	سياسية (حريات وديمقراطية وحقوق) واقتصادية (فقر بطالة تراجع اقتصادي عام) مع تغليب الابعاد الاقتصادية على السياسية.

الجدول من اعداد الباحث.

[40] الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول رقم 1 تباين في موقف النظام الأردني من المحتجين عن موقف بعض الأنظمة العربية في الرد على الاحتجاجات حيث كان رد النظام إيجابي وسلمي نوعا ما، وكذلك موقف المتظاهرين من النظام تمثلت مطالبهم بالإصلاح لا بتغيير النظام، على الرغم من تشابه الأسباب والدوافع التي شكلت تلك الاحتجاجات.

بعد هذه اللمحة السريعة لكل من أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي، والحراك الأردني، ستبدأ الدراسة في الفصول القادمة في بحث تطور الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد سنوات من اندلاع الربيع العربي والحراك الأردني، وبحث ما اذا كان فعلا قد مهد الربيع العربي والحراك الأردني لمزيد من الإصلاح السياسي والاقتصادي بعد الإجراءات المشار اليها.

لغايات التعمق في دراسة ذلك سنبحث في اذا ما كان الربيع العربي والحراك الأردني مهد للمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهل كانت فعلية او صورية، ستخصص الدراسة الفصول القادمة لتعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي واهم المؤشرات الدالة على المتغيرين، ثم ستبدأ ببحث واقع الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن قبل الربيع العربي بعدد من السنوات، وبعد الربيع العربي بسنوات، والهدف من ذلك، هو الوقوف على مدى التقدم الذي احرزه النظام الأردني والحكومة الأردنية على صعيد التطور الذي يشمل الإصلاحين السياسي والاقتصادي، بمعنى فحص مدى جدية الإصلاحات التي اعلنتها الحكومة الأردنية بعد الحراك، هل كانت فعلية او مجرد إصلاحية على الورق لتخدير الحماس الشعبي ولو لفترة انية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

الإصلاح السياسي والاقتصادي

يتناول هذا الفصل البحث والدراسة بمفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي، من منطلق السعي المنهجي الرامي للوقوف على مدى تأثير الربيع العربي والحراك كحدث ومتغير على الصعيد العربي والأردني، على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، بمعنى: ان الدراسة تهدف من بحثها حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، من خلال تعريفه نظريا ومؤشراته الرئيسية، لاستكمال البناء العلمي القائم على سؤال اساسي في هذه الدراسة، وهو التساؤل عن مدى اثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وسيتم ذلك من خلال بناء تجربة امبريقية، تقوم على فحص واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي، اي قبل عام 2011، وبعد عام 2011، وذلك بهدف منهجي يقوم على اخضاع متغير الربيع العربي للاختبار الصارم، بإدخاله على متغير الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وعليه يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي.

المبحث الثاني: مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي.

المبحث الثالث: كيفية قياس مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

الإصلاح السياسي والاقتصادي المفهوم والدلالات

اولا: الإصلاح لغويا:

إصلاح هو اسم مفرد والجمع إصلاحات، من المصدر :أصلح، ويقال اصلح ذات البين، اي مصالحة المتخاصمين، وإصلاح الساعات، اي ازالة عطبها، ويقال اصلحوا البنايات، اي رمموها، ويراد بالإصلاح ايضا ازالة الفساد، واعادة الامور لنصابها، على الوجه الصحيح.[41]

هذا ووردت مفردة الإصلاح في القرآن الكريم، لقوله تعالى: {ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها}[42]، وقوله تعالى ايضا: {وأصلح بالهم}[43]، ايضا قوله تعالى: {وأصلح لي في ذريتي}[44].

والإصلاح في القرآن هو نقيض الفساد والسيئة، ايضا الإصلاح في القرآن ينظر له كعملية، مستمرة، تتضمن السعي الدائم لازالة الفساد من النفس والامم، و الشعوب، والناس، لرفع الدنس من اعمالهم واشاعة الطهارة.[45]

يعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح بأنه" تغير أو تبديل نحو الأفضل، والتخلي عن نمط غير اخلاقي في الحياة، ويتعلق ايضا بإصلاح العمل المؤسسي، والممارسات المؤسسية".[46]

---

[41] –تعريف ومعنى إصلاح في معجم المعاني الجامع – معجم عربي، على الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

[42] –القرآن الكريم، سورة الاعراف، الاية 56.

[43] –القرآن الكريم، سورة محمد، الاية 2.

[44] –القرآن الكريم، سورة الاحقاف، الاية15

[45] –رمضاني،عزالدين ، الإصلاح في القرآن (مفهومُه وميادينه ومسالكُه)، https://www.rayatalislah.com/index.php/al-quran/item/28-2013

[46] – oxford dictionaries, on: https://en.oxforddictionaries.com/definition/reform

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نستنتج بأن الإصلاح لغة وفي القرآن تعني عدم الافساد، ازالة الفساد بين الناس والتوفيق بينهم، بما ويضمن الاستقامة، الامر الذي يعني ان لب معنى الإصلاح في اللغة والقرآن هو اقامة العدل.

ثانيا: مفهوم الإصلاح السياسي:

يشير الإصلاح السياسي الى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية، بما ويضمن التطور السياسي والمؤسساتي، وتحقيق المساءلة، وضمان المشاركة السياسية، وضمان الحريات والحقوق للمواطنين. كما ويشير مفهوم الإصلاح السياسي الى عملية تطوير النظام السياسي ومدى فعاليته داخليا وخارجيا، بالإضافة الى ان الإصلاح السياسي يشير الى عملية تطور وتغيير، تتضمن انتقال النظام السياسي من مستوى معين الى مستوى افضل منه على صعيد الديمقراطية والحريات.[47]

هذا ويعرف قاموس المصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد.[48]

هذا ويعرف ايضا بأنه: "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج:[49]

---

[47] – خلايلة، هشام، اثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية: 1999-2012، مرجع سابق، ص ص 5-6

[48] –الابعاد والدلالات الفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي، على الرابط:
https://www.google.jo/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&

[49] –بني سلامة، محمد، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 5، 2007، ص 147.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايضا، يعرف الإصلاح السياسي بأنه : "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها. والإصلاح – خلافا للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام". ايضا يعرف على أنه "مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية".[50]

مما سبق يتضح بأن الإصلاح السياسي هو عملية تتضمن تطور النظام السياسي، والانتقال به من مستوى الى مستوى افضل، ويتضمن الانتقال بالنظام السياسي لتخليصه من الفساد، والاستبداد وبناء الديمقراطية، اي ان عملية الإصلاح هي من اهم الإجراءات التي تتخذ ويكون من شانها ابراز نتائج إيجابية على صعيد التقدم على سلم الديمقراطية والحرية، وغير ذلك، سيبقى الإصلاح اسيرا لصفحات الاوراق نظريا.

ثالثا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

اما مفهوم الإصلاح الاقتصادي، فيعرفه المتخصصون على انه "تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض

[50] –عربي، مسلم بابا، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، 2013، ص ص 237، 241.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق زيادة تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة".[51]

ويعرف ايضا على انه مجموعة إجراءات تهدف الى ازالة التشوهات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات معيشية افضل لإفراد المجتمع.[52]

كما يفترض الباحثين، ان الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الحكومة الرامية لرفع معدلات النمو وخفض التضخم، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات الاجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة والدين العام.[53]

وعليه نخلص الى ان الإصلاح الاقتصادي، هو كل العمليات والإجراءات الحكومة الهادفة في نتائجها لإظهار تقدم واضح على صعيد الدين العام وتخفيض عجز الموازنة ودفع النمو الاقتصادي قدما، وغير ذلك ومهما اتخذت الحكومات من إجراءات مالية وضريبة وقانونية وتغير قوانين لا يعد إصلاح اقتصادي واقعي ما لم تظهر نتائج تلك السياسيات والإجراءات على ارض الواقع إيجابيا، اي انعكاس تلك السياسيات على الاستثمارات والمديونية والبطالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

---

[51] – خزاز، راضية اسمهان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2012، جامعة سطيف 1، الجزائر، رسالة ماجستير، 2012، ص 4.

[52] –علي،محمود حسين، الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76422

[53] –الفانك، فهد، برنامج الإصلاح الاقتصادي القادم، على الرابط: http://alrai.com/article/747179.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي

المطلب الاول: مؤشرات الإصلاح السياسي

تتساءل الدراسة: ما هي اهم مؤشرات الإصلاح السياسي، كيف يمكن لنا ان نقول بأن هذا النظام او ذاك قد احدث إصلاحا سياسيا؟ ما هي الدلائل التي يمكن لنا القول معها بأن في هذا البلد إصلاحا وفي تلك الدولة لا يوجد إصلاح سياسي؟

بالعودة الى ادبيات الموضوع المتعلقة بمفهوم الإصلاح السياسي يتبين بان هناك عددا من المؤشرات التي يمكن من خلالها القول بأن هذا البلد او هذا النظام او ذاك يجري إصلاحات سياسية، ومن اهم هذه المؤشرات:

اولا: الديمقراطية:

يعد تطور دولة معينة او نظام سياسي معين على سلم الديمقراطية دليلا قويا على ان هذا النظام يستمر في إجراء إصلاحات متعددة تضمن تحوله الديمقراطي، فلا يمكن منطقيا الحديث عن وجود إصلاح سياسي الا اذا كان من نتائجه حدوث تطور ديمقراطي في دولة معينة، والأردن احد هذه الدول.[54]

[54] –قدسي، عبدالقادر، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48572

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني:

يعد وجود الأحزاب السياسية نظريا احد اهم الجوانب الدالة على توفر عملية إصلاح سياسي مستمرة، كذلك منظمات المجتمع المدني تعد دليلا على محاولة النظام السياسي إجراء إصلاحات سياسية، فلا يمكن الحديث عن فكرة الإصلاح السياسي في دولة منغلقة او ذات حكم الحزب الواحد.[55]

ثالثا: المشاركة السياسية:

تمثل عملية المشاركة السياسية جوهر الإصلاح السياسي، فالمشاركة السياسية الفعاله تتضمن التقدم على صعيد التنمية السياسية، والإصلاح السياسي، والانتقال بالمجتمع ومؤسساته من منطق القبيلة الى منطق المواطنة الفعالة وبالتالي الى الدولة المدنية .[56]

رابعا: الحرية والمساواة:

يعد تقدم دولة معينة على صعيد المساواة السياسية والحريات المدنية والسياسية دليلا على تقدمها في عملية الإصلاح السياسي، من منطلق ان الحرية والمساواة من اهم محاور الإصلاح ويمثل البداية الحقيقية للإصلاح، فالإصلاح السياسي اصلا يتضمن الانتقال بالنظام السياسي من مرحلة حرجة يملأها الفساد والاستبداد الى مرحلة يسود فيها الحرية والمساواة.[57]

مما سبق يتضح بأن جوهر الإصلاح السياسي في دولة معينة يجب تضمنه لقضيتين اساسيتين وجوهريتين، وهما:

---

[55] – الابعاد والدلالات الفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره.

[56] –دعجة، هايل، الأحزاب والمشاركة السياسية – صحيفة الرأي
http://alrai.com/article/38564.html

[57] –السيد، محمد محمود، مفهوم الإصلاح السياسي، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ان يتقدم هذا البلد او ذاك على صعيد الديمقراطية، بما وتتضمن ضرورة وجود مشاركة سياسية، ومجتمع مدني فعال، وتعددية سياسية، واداء جيد للحكومة.

2- ان تتضمن عملية الإصلاح السياسي تقدم النظام السياسي على صعيد الحريات المدنية والسياسية.

ولذلك ونظرا لأن الباحث يدرك بأن مؤشر الديمقراطية العالمي، يقوم بقياس معدلات الديمقراطية في الدول المختلفة، ومؤشرات الحرية التي يطرحها بيت الحرية، هي مؤشرات كافية للدلالة على عملية الإصلاح السياسي وتقدمها او تراجعها في دولة معينة، فإن الباحث، سيقوم بالاستناد على كل من مؤشر الديمقراطية والحرية، كدليل على تقدم النظام السياسي الأردني في عملية الإصلاح السياسي او تراجعه.

المطلب الثاني: مؤشرات الإصلاح الاقتصادي:

بغية العمل والنهوض بالاقتصاد الوطني، دخلت الحكومة الأردنية في برامج التصحيح الاقتصادي التابعة لصندوق النقد الدولي منذ عام 1989، والهدف الوحيد لهذه البرامج كما تفترض الحكومة، هو احراز تقدم كبير على صعيد الإصلاح الاقتصادي.[58]

لذلك سعت الحكومة وعبر تعاونها مع صندوق النقد الدولي للعمل بسياسات وإجراءات برامج التصحيح الاقتصادي بهدف التقدم على صعيد الإصلاح الاقتصادي، لذلك، انتهجت الحكومة سياسات خفض الانفاق العام، من خلال خفض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، الغاء سياسات دعم المواد الغذائية، والمواد البترولية والطاقة، وتجميد التوظيف في

[58] -العجلوني، محمد محمود، الأسباب الإجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الإقتصادية لمعالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى مؤتمر اليوم العلمي لجامعة الأميرة سمية المنعقد يوم 2010/5/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع العام، إضافة الى سياسات رفع ايرادات الدولية والتي تعني انتهاجات سياسات وإجراءات ترمي الى فرض ضرائب جديدة، ورفع اسعار الخدمات التي تقدمها الدولة، وزيادة اسعار الطاقة والسلع المختلفة والنقل والاتصالات.[59]

حيث هدفت الحكومة الأردنية من العمل ببرامج التصحيح الاقتصادي، والإجراءات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد، اي سياسات رفع ايرادات الدولة، وسياسات خفض الانفاق العام الى إجراء إصلاحات بيروقراطية تقلص حجم الاعتماد على الدولة ومؤسساتها، لصالح السوق الحر والقطاع الخاص لبناء استقلاليته وممارسة حريته، بما ويضمن توسيع وتنمية أدوار القطاع الخاص، الامر الذي ينعكس على تنمية دور المجتمع المدني[60]، ايضا كان الهدف من كل تلك الإجراءات الاقتصادية احتواء البطالة تزامنا مع رفع معدلات النمو الاقتصادي، والاحتفاظ على معدل التضخم المتوسط بشكل متقارب مع الدول الاخرى، وايجاد بيئة استثمارية جاذبة، بما ويكون في محصلته رفع معدلات النمو الاقتصادي.[61]

اذن وتلخيصا لما سبق، يتضح بان اهم المؤشرات الدالة على وجود إصلاح اقتصادي هي:

1. انخفاض معدلات البطالة.
2. انخفاض حجم المديونية

---

[59]– وثيقة الإسكندرية مارس ٢٠٠٤، منتدى الإصلاح العربي، على الرابط:
http://www.bibalex.org/arf/ar/Document.html
ايضا انظر:عباس، حسين، برامج الإصلاح الأقتصادي في الدول النامية، جامعة بابل، كلية الاقتصاد، على الرابط:http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=34746

[60] –طه، همام، مفهوم الإصلاح الاقتصادي في الوعي العربي .. ضرورات الأنسنة والعقلنة والتأطير التنموي، مجلة ذوات، 2016/10/7.

[61] –صالحي، صالح، برامج التصحيح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة سطيف، الجزائر، 2016. انظر ايضا:شهدان،ستار، الإصلاح الاقتصادي بين الادارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، العدد الاول، 2010، جامعة واسط، العراق، ص 83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ارتفاع معدلات الاستثمار الاجنبي.

4. ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لحجم الناتج المحلي الاجمالي.

بهذه المؤشرات، تستطيع الدراسة الحكم الواقعي بشكل كمي ودقيق على ان الحكومة تنتهج سياسات اقتصادية وإجراءات اقتصادية ترمي الى تعزيز وتحقيق تقدم في تلك المؤشرات، لتكون المحصلة فعلا وجود إصلاح اقتصادي. وهو ما ستبحثه الدراسة في فصولها القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

قياس الإصلاح السياسي والاقتصادي

تناولنا في المبحث الاول تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي، وخلصنا فيه الى ان الإصلاح ببساطة يتضمن تطور النظام السياسي وتقدمه على صعيد الديمقراطية والمشاركة السياسية والمساواة والحرية من مستوى الى مستوى افضل، وان الإصلاح الاقتصادي هو تطور إيجابي على صعيد المؤشرات الاهم للاقتصاد، المتمثلة في خفض البطالة والدين العام وجذب الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني استعرضت الدراسة اهم مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتبين للباحث بان كل المؤشرات التي تناولتها الدراسة والتي تمحورت حول المشاركة السياسية والأحزاب والمجتمع المدني والحريات والمساواة...الخ هي مؤشرات يمكن تغطيتها بواسطة مقياسيين عالميين، وهما المقياس العالمي للديمقراطية، او مؤشر الديمقراطية Democracy Index، والثاني هو مؤشر الحريات المدنية والسياسية التي يطرحها Freedom House. بينما على صعيد قياس مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، كالبطالة والاستثمار والدين العام ومعدلات النمو الاقتصادي، هي المؤشرات التي يمكن قياسها بواسطة قواعد البيانات الكمية للبنك الدولي.

طرق قياس الإصلاح السياسي:

من خلال اللجوء لمقياس الديمقراطية العالمي، ومقياس الحرية العالمي، سيكون تقدم الأردن على صعيد مؤشر المؤشرين هو الدليل الكمي الامبريقي للدراسة على وجود إصلاح سياسي بعد الربيع العربي والحراك من عدمه... لكن ما هو مؤشر الديمقراطية التي اتخذته الدراسة كمؤشر شامل للإصلاح السياسي الى جانب مؤشر الحرية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: مقياس الديمقراطية العالمي Democracy Index :

حسب مقياس الديمقراطية العالمي Democracy Index والصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونيميست، فإن المقياس يتكون من خمسة متغيرات رئيسية وهي:

1. العملية الانتخابية والتعددية السياسية.
2. اداء الحكومة.
3. المشاركة السياسية.
4. الثقافة السياسية.
5. الحريات المدنية.

هذا وتعد الدول التي تحرز عدد نقاط اقل من اربعة بأنها ذات نظام سلطوي، وما بين اربعة نقاط الى ستة هي دول ذات نظام هجين، وما بين ستة نقاط الى ثمن نقاط هي دول ذات نظام ديمقراطي معيب، ومن ثمان نقاط الى عشرة نقاط هي دول ذات نظام كامل الديمقراطية.[62]

ثانيا: مؤشر بيت الحرية العالمي Freedom House:

هو المؤشر الصادر عن بيت الحرية (Freedom House)، وهي مؤسسة أمريكية تهتم بقياس الحرية في كافة دول العالم، من خلال قياسها لمعدلات الحقوق المدنية والسياسية، بحيث تكون الدول على مؤشر الحرية اما حرة تماما او حرة جزئيا او غير حرة. [63]

حرة تماما: وهي الدول التي تحرز نقاطا ما بين 1 إلى 2.5 نقطة من اصل 7.

---

[62] – Democracy Index 2016, Revenge of the “deplorables”, A report by The Economist Intelligence Unit, 2017, p30.

[63] – FREEDOM IN THE WORLD 2016, Freedom House’s, US, 2016, p 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرة نسبيا: وهي الدول التي تحرز ما بين 3 نقاط الى 5 من اصل سبعة.

غير حرة: وهي الدول التي تحرز نقطا ما بين 5.5 نقطة إلى 7 نقطة.

قياس الإصلاح الاقتصادي:

باللجوء الى القواعد الكمية وقواعد بيانات البنك الدولي، لمعرفة الاتجاهات العامة لمسارات تطور البطالة كميا، والدين العام، وحركة رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الأردن، إضافة الى معدلات النمو الاقتصادي، هي المؤشرات والدلالات على وجود إصلاح اقتصادي أردني بعد الربيع العربي والحراك، فاذا تطورت تلك المؤشرات إيجابيا على صعيد كمي، فسيكون ذلك دليلا واضحا على ان الحكومة الأردنية فعلا قد انتهجت سياسات وإجراءات اقتصادية إصلاحية، بينما اذا كان العكس هو الصحيح، فسيكون لا اثر إيجابي للربيع العربي والحراك على الإصلاح الاقتصادي في الأردن.[64]

مؤشرات الإصلاح الاقتصادي:

1- معدلات البطالة.

2- حجم المديونية.

3- معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي.

4- معدلات النمو الاقتصادي لحجم الناتج المحلي الإجمالي.

[64]- See more: World Bank Open Data, on: https://data.worldbank.org/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي

خلصت الدراسة في الفصل الثاني الى ان الدراسة ستقوم بقياس متغيرات الإصلاح السياسي بالاستناد الى البيانات الكمية التي يطرحها مقياس الديمقراطية العالمي ومقياس الحرية، بينما على صعيد الإصلاح الاقتصادي، فقد نوهت الدراسة الى انها ستقوم بقياس ذلك من خلال العودة للبيانات الكمية التي يطرحها البنك الدولي لمعرفة واقع البطالة، والدين العام، ومعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي، ومعدلات النمو الاقتصادي في الأردن، بوصف التحسن في تلك المؤشرات هو دلالة وجود إصلاح اقتصادي، لكن وقبل البحث في تلك المؤشرات الخاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي، ستقوم الدراسة بمعرفة الواقع السياسي والاقتصادي في تلك المؤشرات قبل الربيع العربي، ومرد ذلك مردا منهجيا، اي لغايات الاختبار الامبريقي لأثر الربيع العربي على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي.

استنادا لما سبق، سيخصص هذا الفصل لنقاش واقع المؤشرات الدالة على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي، وعليه سيشمل هذا الفصل مبحثين وفقا لما يلي:

المبحث الاول: واقع الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي.

المبحث الثاني: واقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

واقع الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي

لقد مثل الإصلاح السياسي في الأردن مطلبا شعبيا يعود في تاريخه حسب بعض الباحثين الى هبة نيسان عام 1989، وهو العام الذي بدأت فيه الأردن حسب ما ترى الحكومة بتجربة ديمقراطية جديدة، تخللها عودة للحياة الديمقراطية في الأردن، من خلال انتخاب مجلس النواب الحادي عشر، واعلان الحكومة وقف العمل بالأحكام العرفية التي كانت مطبقة منذ عام 1967، وما شهدته الساحة الأردنية بعد انتخابات عام 1989 من بروز بعض الأحزاب والحركات كالجبهة الدستورية وحزب الاتحاد الوطني الأردني وحزب الشعب الثوري الأردني والحركة الوطنية الأردنية...الخ.[65]

وبناءً على ما سبق، يفترض بأن ما بدأته الأردن كان يتوجب ان يستمر قدما، وان ينعكس على المسيرة الديمقراطية والتجربة الديمقراطية إيجابيا، وان يتضمن ايضا تطورا في معدلات الحريات العامة والحريات السياسية والمدنية، وهو الافتراض الذي يتوجب معه التساؤل التالي: ما التطور الذي حصل في مجال الإصلاح السياسي الأردني ؟

من خلال البحث في مدى تطور الحياة السياسية الأردنية للحد الذي يمكننا القول معه بانه فعلا هناك إصلاح سياسي، يتوجب علينا العودة الى مؤشرات كمية عالمية كمقياس الديمقراطي العالمي، ومقياس الحرية العالمي، بما يتيح من خلاله الحكم على مسارات الإصلاح السياسي في الأردن، لتكون دلالة قاطعة على كل ما اتخذته الأردن من خطوات تفيد بتقدم الإصلاح السياسي.

---

[65] –ابو غنيمة،احمد زياد، دراسة توثيقية: عودة الحياة النيابية في الأردن 1989 (1-5) – الأسباب والنتائج، على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/368378

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: العمليات الانتخابية والتعددية السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

تعد العمليات الانتخابية والتعددية السياسية من الأساسيات في عملية الإصلاح السياسي، فهي أساسية في النظم الديمقراطية يجب توافرها لانها تحافظ على توازن سياسات الدولة وقراراتها وذلك بتنوع مصالح المجموعات المختلفة وبمراعاة التشاركية في القرارات وإمكانية تغيير موقع أي جماعة سياسية في الدولة من خلال الانتخابات وفقا للمصالح التي ينادي بها الحزب او الجماعة السياسية او النقابية او غيرها، وذلك تبعا لمواقفها الأساسية، والتعددية السياسية تنتج جهة رقابية دائمة من خلال حرص كل جماعة على مصالحها وعلى موقعها الشعبي من حيث جذب الجمهور لها[66].

الشكل رقم 1: الاتجاه العام لتطور العملية الانتخابية في الأردن قبل الربيع العربي:

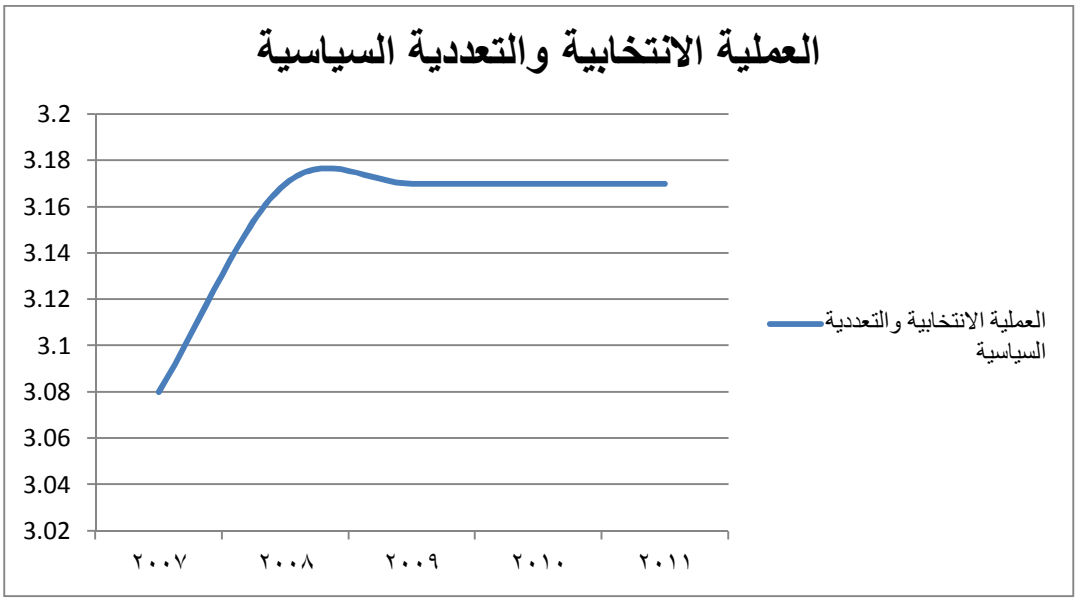

Democracy Index2011-2007 .

[66] عبدالكريم،اسعد عبدالوهاب، اليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد1،العدد19،2014،ص ص 436-438.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الشكل رقم1 بان العمليات الانتخابية في الأردن قبل الربيع العربي قد شهدت في اتجاهها العام تطورا ملموسا خلال الفترة 2007-2011، حيث تطورت من 3.08 في عام 2007 الى ما معدله 3.17 في عام 2011.

كما يتضح من الشكل السابق، ان الفترة من 2007-2008 شهدت تقدما إيجابيا على مؤشر العملية الانتخابية والتعددية السياسية ثم استقرت حتى عام 2011وهذا قد يُفسر بعدة عوامل من أهمها: إجراء انتخابات بلدية ونيابية عام 2007 وبناءً على تقرير أصدره مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني قد تم تطور المجال الإعلامي في هذه المرحلة حيث كان اتساع مجال حرية التعبير امام الاعلام وتوسيع نطاق مشاركة المرأة عن طريق الكوتا ونجاح سيدة خارج نطاق الكوتا، والاشادة بموقف الامن من خلال تأمين العملية الانتخابية، وبروز دور الشباب اكثر في هذه الفترة، قد تكون كل هذه الأسباب ساهمت في رفع مستوى الأردن عالميا على مؤشر العملية الانتخابية والتعددية السياسية .[67]

ثانيا: اداء الحكومات الأردنية قبل الربيع العربي:

يعتبر مؤشر أداء الحكومة ضروري لمعرفة اذا ما كانت الحكومة تقوم بتقديم خدماتها بشكل جيد ووفق برنامج تحسين تصاعدي لمعرفة قدرتها على الإدارة الجيدة وانها قادرة على التقدم بالانظمة ضمن منظومة إصلاحية ترقى بالدولة وبتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين[68].

[67] تقرير رصد الانتخابات البرلمانية الأردنية 2007 موقع عمون الاخباري بتاريخ 2008/4/25.

[68] الأداء المؤسسي كمدخل للتطوير والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهره، 2000،ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 2: الاتجاه العام لتطور الحكومات الأردنية في الأردن قبل الربيع العربي:

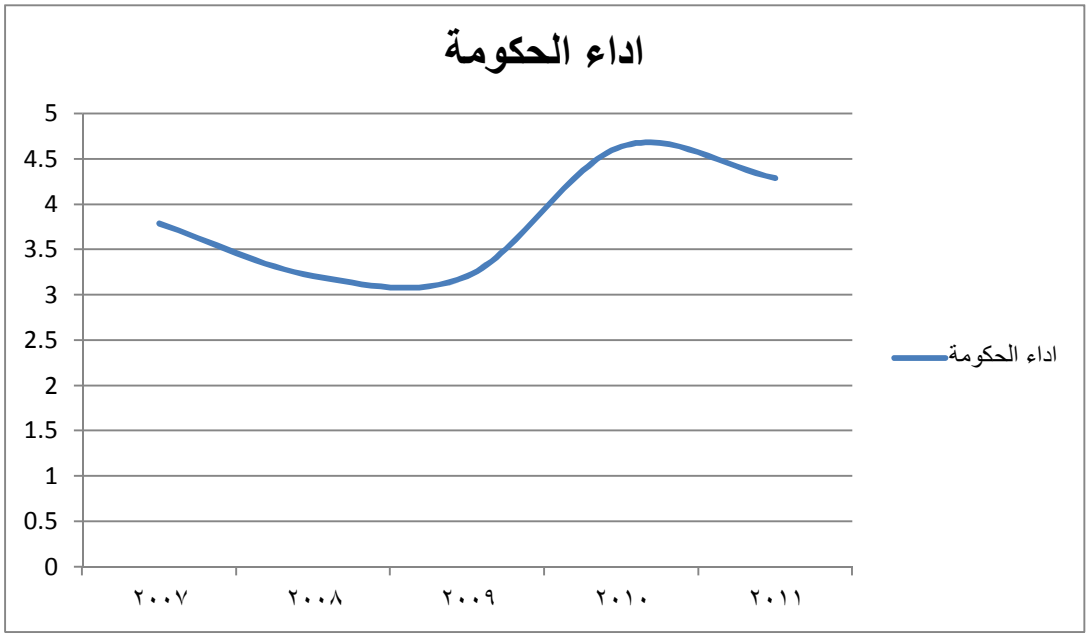

Democracy Index2011-2007 .

يتضح من الشكل رقم 2 بأن الاتجاه العام لتطور اداء الحكومات الأردنية قبل الربيع العربي هو اتجاه متذبذب لكنه يميل للتصاعد خلال الفترة 2007-2011، حيث كان معدل اداء الحكومات الأردنية على مقياس الديمقراطية ما نسبته 3.79 في عام 2007، لكنه تطور في عام 2011 ليصل الى 4.29، وهو ما يمثل دلالة على ان هناك سعي حكومي في الأردن لإجراء بعض الإصلاح السياسي المتمثل في تطوير اداء عمل الحكومة ازاء المشكلات والقضايا التي يتعرض لها الأردن، حيث تعد ابرز المحاور التي سعت الحكومة الأردنية من خلالها لتطوير ادائها هي:[69]

[69] -تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومة، وزارة تطوير القطاع العام الأردنية، على الرابط: http://www.mopsd.gov.jo/ar/Pages/SideNav/The%20focus%20of%20the%20development%20of%20government%20services%20and%20simplify%20procedures.aspx?MenuItem=1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تجذير ثقافة الابداع والتميز في تقديم الخدمات الحكومية.
2. تبسيط الإجراءات الحكومية لارضاء المواطنين عند تقديم الخدمات لهم.
3. اتاحة فرص متكافئة للحصول على خدمات الحكومة لكافة المواطنين.
4. تعزيز المسؤولية بين القطاع العام والخاص.
5. تطوير خدمات المستثمرين والاستناد على التكنولوجيات الحديثة في عمل الحكومة.

لكن وعلى الرغم مما سبق، مثّل الفساد الاداري والسياسي اهم العوائق امام تطبيق مبدأ سيادة القانون، والاهم، ان افتقاد الأردن لحكومات برلمانية يمكن محاسبتها بشكل فعلي على غرار الانظمة الديمقراطية وكان هذا عاملا اخر مكن الحرس القديم من الوقوف في وجه الإصلاح السياسي وتطوير الاداء الحكومي في ادارة ملفات الدولة.[70]

ثالثا: المشاركة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

تكمن أهميةالمشاركة السياسية في تمكين الشعوب من اختيار من يحكمها او يُشرع لها ويقوم بتحقيق طموحات المواطنين كما انها عامل أساسي للحيلولة دون الاستبداد بالسلطة وانفراد جماعة معينة بها دون الاخرين، كما انها تعزز مسؤولية المواطن تجاه وطنه ومجتمعه وتفرض على الحكام احترام المواطنين وتلبية رغباتهم وعليه اكتسب مؤشر المشاركة السياسية أهمية في مقياس الديمقراطية[71].

[70] –غافلاك، ديل، الأردن يبحث عن إجابات لمطالب الربيع العربي، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111104_jordan_arab_spring_demand

[71] عوده،جميل، المشاركة السياسية وجه اخر للعدل، مقال منشور في مجلة الحياة بتاريخ 2017/12/16 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 3: الاتجاه العام لتطور المشاركة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

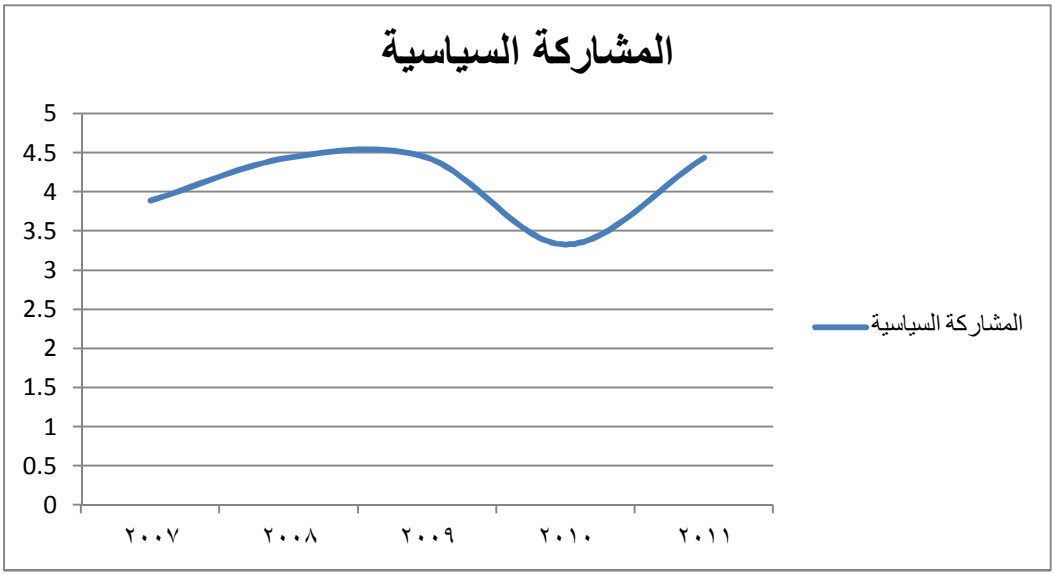

Democracy Index2011-2007 .

يتضح من الشكل رقم 3 بأن الاتجاه العام للمشاركة السياسية في الأردن تميل للتطور خلال الفترة 2007-2011، حيث تطورت المشاركة السياسية وفعاليتها في الأردن من 3.89 حسب مقياس الديمقراطية الى ما حجمه 4.5 نقاط على نفس المقياس.

حيث تقوم الحكومة الأردنية بالغاء القيود عن مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الشبابية بشكل تدريجي، لذلك استخدمت الإجراءات التنظيمية واصدار التراخيص لمؤسسات المجتمع المدني كما حاولت ادماج الجماعات الاجتماعية الصاعدة واخضاعها للاشراف الرسمي للدولة، تدريجيا حتى لا يحدث نوع من عدم الاستقرار، لان الاسراع في عملية اعطاء الحرية للشباب وهيئات المجتمع المدني بشكل سريع سيؤدي الى خلل في بنية الدولة او الى مزيد من عدم الاستقرار.[72]

[72] -تليلان، اسامة، الشباب والأحزاب السياسية في الأردن، مركز الرأي للدراسات، اب، 2011.
انظر ايضا: سر الإصلاح السياسي الأردني وآفاقه، http://alrai.com/article/777229.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الثقافة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

الثقافة السياسية هي مجموعة معارف واراء واتجاهات وقيم الافراد نحو السياسة ونظام الحكم، وهي تشمل التفكير السياسي والممارسة العملية وبمعنى اخر تعني معرفة المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه الدولة والنظام، وعليه اكتسبت أهمية عالية في عملية الإصلاح السياسي وقد يكون الإصلاح السياسي مقرون بدرجة الثقافة السياسة في أي مجتمع[73].

الشكل رقم 4: الاتجاه العام لتطور الثقافة السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

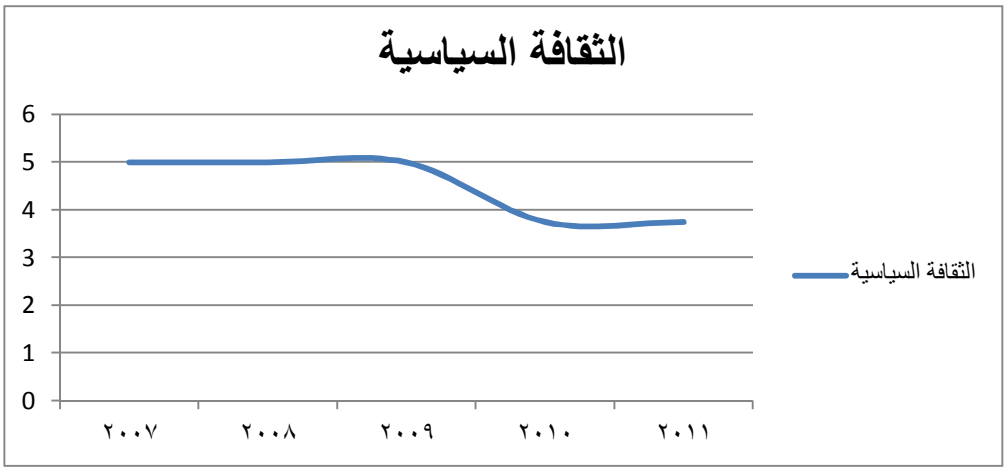

. Democracy Index2011-2007

يتضح من الشكل رقم 4 ان الثقافة السياسية في الأردن تتراجع في فترة ما قبل الربيع العربي، حيث تراجعت من 5 نقاط الى 3.75 نقطة على مقياس الديمقراطية.

ويعود السبب في ذلك الى ان طبقة السياسيين وبالتحالف مع طبقة الاقتصاديين والرأسماليين في الأردن ساهموا في نشر ثقافة سياسية معيبة، وهي الخلط ما بين الوطني، وما بين الشخصي، بهدف اسكات شرائح المجتمع الأردني عن السعي للتغير، وتثبيط عزائمهم، حيث تم تجنيد وسائل اعلامية كثيرة للعمل في هذا الاتجاه، وذلك من خلال حصر طرق الوصول او تطوير

[73] شكر،عبد الغفار، الثقافة السياسة وعلاقتها بالديمقراطية، الاهرام المصرية، العدد47724، 2017/8/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقافة السياسية في الحكومة وبرامجها الثقافية بالإضافة لبعض الندوات والفعاليات المنبثقة عن الطبقات المذكورة واعتبار ما سوى ذلك اعلام ليس محل ثقة. [74]

خامسا: الحريات المدنية في الأردن قبل الربيع العربي:

الحريات والحقوق المدنية تشمل حرية التعبير وحرية تشكيل تجمعات وحرية المعتقد وحرية الرأي، كما تشمل الحق في الاحتجاج السلمي وحق المحاكمة العادلة وغيرها من الحقوق والحريات التي تضمن كرامة المواطن وتجعله مواطن صالح يسعى لإصلاح وطنه دون خوف او مسألة قانونية مما يعزز مسيرة الإصلاح فكلما زاد مستوى الحريات المدنية زادت المطالبة بالإصلاح بانواعه[75].

الشكل رقم 5: الاتجاه العام لتطور الحريات المدنية في الأردن قبل الربيع العربي:

Democracy Index2011-2007 .

[74] –عزام، ادريس، فساد الثقافة السياسية، ونتائجها، على الرابط:
http://www.jo24.net/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%

[75] نوفل، احمد سعيد، مدخل الى علم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 328 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الشكل رقم 5 بأن الاتجاه العام للحريات المدنية في الأردن يسير نحو التطور ولو بشكل ضعيف، فقد بلغ معدل الحريات عام 2007 ما نسبته 3.82 لينتهي عام 2011 الى3.83، وعلى الرغم من انه تطور صغير، الا انه لا يمكننا تجاهله، على الرغم من ان الأردن في هذا الاتجاه تعد دول متوسطة الحرية حسب مقياس الديمقراطية، هذا قد يختلف نسبيا عن النقطة التالية المتمثلة في الحريات العامة مؤشر Freedom House، قد يكون ايعاز ذلك لان الحكومة الأردنية بدأت العمل على زيادة حرية الصحافة كما شرعت بالحوار مع مجموعات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية في عام 2009 [76]، فلعل مؤشر Freedom House يأخذ مؤشرات أوسع في مجال الحريات بشكل عام.

سادسا: مؤشر الحريات العامة Freedom House:

بيت الحرية هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الامريكية وهي معنية بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الانسان، ويستشهد العديد من علماء وصناع السياسة بتقرير الحرية العام الذي تصدره سنوياً، حول ما يزيد عن 190 دولة[77].

الجدول رقم 2: تصنيف الأردن على مؤشر الحرية والحقوق المدنية والسياسية قبل الربيع العربي:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
التصنيف	حرة نسبيا	حرة نسبيا	حرة نسبيا	حرية معدومة	حرية معدومة

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

Freedom House, Databases, 2007-2011.

[76] الطهراوي، زياد، ارتفاع مستوى الديمقراطية في الأردن الى نسبة 6.9 نقطه، صحيفة الدستور،عمان بتاريخ 2009/12/29 .

[77] Freedom House Organaeztion .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول رقم 2 بأن الأردن قد حافظ على مكانتها كدولة حرة نسبيا خلال السنوات 2007 و 2008 و 2009، لتصبح معدومة الحرية في عام 2010 وعام 2011.

اي يمكن اعتبار الأردن قبل الربيع العربي دولة حرة نسبيا، لكن مع حلول عام 2010 وعام 2011 اصبحت دولة غير حرة، والسبب في ذلك يعود لتصاعد القبضة الامنية في الأردن، ومراقبة الحكومة الأردنية الفضاء الإلكتروني وسيطرتها على وسائل الاعلام ومنعها اقامة التجمعات والفعاليات السياسية الهادفة، وهو ما انعكس على الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الأردني سلبيا، فالدولة الأردنية أصبحت بأجهزتها الأمنية والرقابية تسيطر اكثر على الاعلام والنشاط السياسي وازداد الامر سوء عندما تم إقرار قانون جرائم أنظمة المعلومات في أيلول عام 2010 الذي فرض قيود صريحة على حرية التعبير وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تم في عام 2010 اصدار 48 قانون مؤقت شكلت في مجموعها تغول على دور السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية، مما بات واضحا تراخي الحكومات الأردنية في عملية إصلاح حقيقية.[78]

نخلص من كل ما سبق الى ان الأردن كان يشهد تطورا إيجابيا محدودا وغير متوازن على صعيد الإصلاح السياسي وهو ما يظهر من متغير التعددية السياسية، والاداء الحكومي، والحريات المدنية، والمشاركة السياسية، الا انه شهد تراجعا سلبيا على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، والثقافة السياسية.

[78] العساف، عبيدالله مطلق، قراءة في منسوب الحريات العامة في الأردن،مقال منشور بتاريخ 2016/8/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

واقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي

يمكن القول بان البداية الفعلية لتاريخ الإصلاح الاقتصادي في الأردن قد بدأت بشكل جوهري خلال عقد الثمانينيات، فبعد الازمة الاقتصادية التي شهدها الأردن في ذلك العقد، وهي الازمة المتمثلة في اعتماد الأردن في التنمية الاقتصادية على المنح والمساعدات الخارجية، لكن مع تقلص تلك المنح والمساعدات بدأت تتزايد حدة الازمة، اذ ارتفع التضخم الى 25% وانخفض الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 11% وانهارت اسعار صرف الدينار، وتزايدت البطالة في عام 1989، وبعد تلك الفترة، تبنى الأردن العديد من خطط الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف اعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني، وإصلاح الاختلالات الهيكلة المتمثلة في خفض عجز الموازنة وتقليص او الحد من المديونية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فتوجهت الحكومة الأردنية الى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1989 وحتى عام 2004.[79]

عام 2004، وبعد ان انتهى برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، جددت الحكومة الأردنية عملها مع الصندوق ودخلت في برنامج إصلاح جديد بالتعاون معه لمعالجة

[79] –برامج صندوق النقد الدولي(الأردن) 1989–2016 النتائج والدروس المستفادة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، اكتوبر 2017، ص 7 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات اقتصادية اساسية، وهي ارتفاع عجز الموازنة وارتفاع المديونية، وتراجع النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات البطالة.[80]

بناء على ما سبق، ولو تطرقنا لواقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الربيع والحراك الأردني، بهدف معرفة ما اذا كان هناك إصلاحات مسبقة تطورت بعد الربيع العربي ام لا نجد، ان واقع البطالة والمديونية وتدفقات الاستثمار الاجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في حجم الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

اولا: البطالة في الأردن قبل الربيع العربي:

تعد مشكلة البطالة من اهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي تواجهها البلدان بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فمشكلة البطالة تشكل تهديد واضح على استقرار المجتمعات والأنظمة السياسية، وذلك من حيث تفشي الفقر وزيادة نسبة الجريمة وتقليص الشعور لدى العاطل عن العمل بالانتماء وحب الوطن، كما ان البطالة تفاقم مشاكل الاقتصاد مما يجعل الدولة عاجزة عن حل بقية المشاكل وخصوصا السياسية منها[81].

---

[80]–طويسي، باسم، برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني: ممكن ومطلوب، على الرابط:
https://www.alghad.com/articles/2340592-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-

[81] البطالة أسبابها ونتائجها وحلولها،Blog-post، 2016/10/28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 6: الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة في الأردن قبل الربيع العربي:

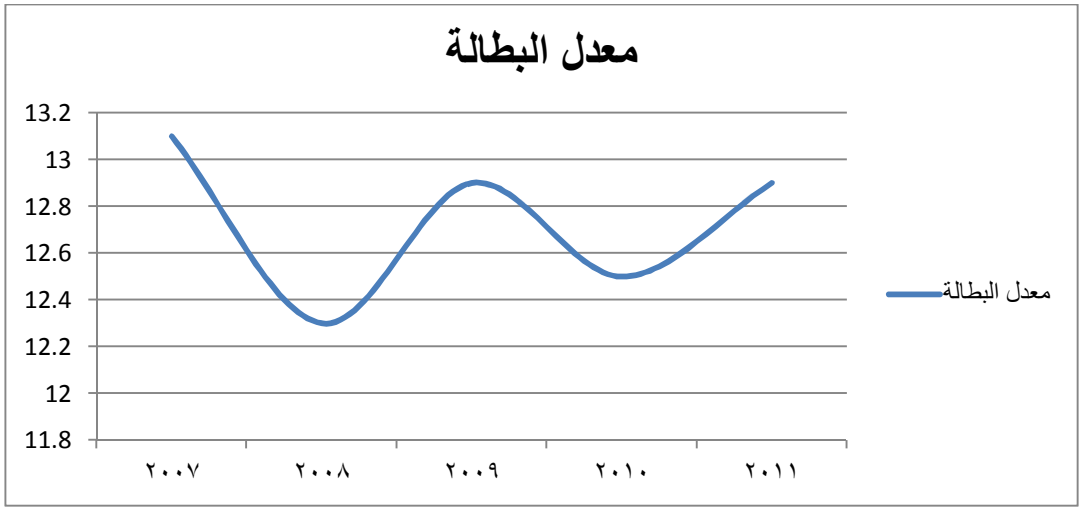

.

Unemployment, total , 2007-2011, The World Bank Group, DataBank

يتضح من الشكل رقم 6 بأن الاتجاه العام لمعدلات البطالة في الأردن قبل الربيع العربي تراوحت ما بين 13.1 عام 2007، ووصلت عام 2011 الى 12.9% بعد سنوات من التذبذب العام.

على الرغم من ان التطور بشكل عام لمعدلات البطالة هو تطور إيجابي في الأردن قبل الربيع العربي، الا ان معدلات البطالة ظلت طوال السنوات 2007-2011 اعلى من معدلاتها العالمية في الأردن، حيث يبلغ المعدل العالمي للبطالة حوالي 5.5%، بينما في الأردن يزيد ذلك عن الضعف، وهو ما يعني ان قدرة الحكومة الكامنة على تخفيف حدة البطالة وما يرتبط بها من تداعيات كانتشار الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي العالمي للفرد هي قدرات منخفضة.[82]

[82] – Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate), The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدين الخارجي على الأردن قبل الربيع العربي:

يشير ارتفاع حجم المديونية الخارجية على عدم توفر قدرة حقيقية للإصلاح، حيث تقود عملية التوسع في الاقتراض الخارجي الى تزايد انكشاف الاقتصاد الأردني على مزيد من المخاطر الاقتصادية المالية، اي تزايد احتماليات تعرض الاقتصاد الأردني لمزيد من الصدمات المالية التي من شانها تقليص حجم الاستقرار الاقتصادي [83].

الشكل رقم 7: الاتجاه العام لتطور معدلات المديونية في الأردن قبل الربيع العربي بالمليار دولار:

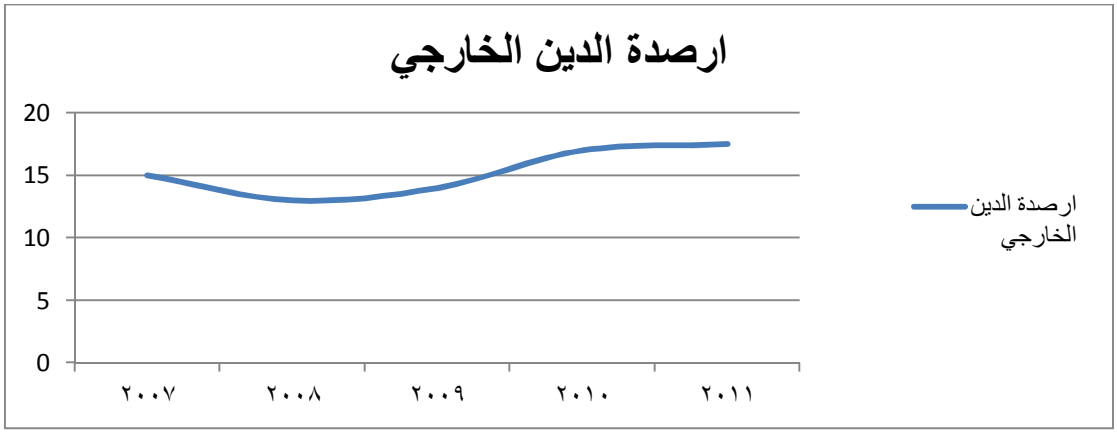

External debt stocks, 2007-2011, The World Bank Group, DataBank

يتضح من الشكل رقم 7 بأن الاتجاه العام لمعدلات الدين الخارجي على الحكومة الأردنية قبل الربيع العربي قد تطور من 15 مليار عام 2007 حتى وصل عام 2011 الى ما حجمه 17.5 مليار، وهو ما يؤشر على وجود فجوة اقتصادية عنوانها الابرز عدم القدرة على انشاء مشاريع اقتصادية ترفد خزينة الدولة.

وكنتيجة لتزايد الدين الخارجي سيكون هناك فقدان القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فالتوسع في اللجوء للديون الخارجية وزيادة عجز الموازنة يعني مزيدا من اعباء الديون

[83] قندح، عدلي، مخاطر ارتفاع عبء المديونية الخارجية، على الرابط:
http://alrai.com/article/760689.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وملحقاتها، وهو ما سيقود في المحصلة الى استنزاف عوائد الصادرات والتحويلات من العملة الاجنبية لتغطية الديون المستحقة وخدماتها، وبالتالي استنزاف الاحتياطيات الاجنبية في الأردن، وبالتالي عدم القدرة على أحداث تقدم في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ثالثا: معدلات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن قبل الربيع العربي:

تتنافس الدول بشكل عام القوية منها والضعيفة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال التودد الى المستثمرين والشركات المتعددة الجنسية بعدة طرق مثل الإعفاءات الجمركية والحوافز الأخرى، لان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود بالنفع على تلك الدول من عدة نواحي منها: المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وتوفير مصادر تمويل بالعملة الصعبة، وخلق فرص عمل وعليه التقدم بالوضع الاقتصادي برمته[84].

الشكل رقم 8: الاتجاه العام لمعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن قبل الربيع العربي بالمليار دولار:

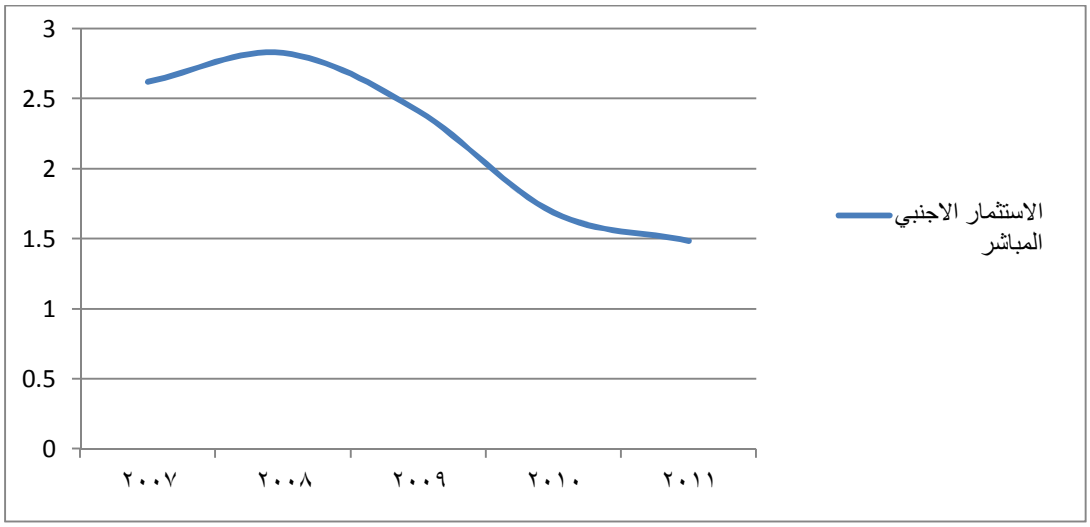

Foreign direct investment, 2007-2011, The World Bank Group, DataBank

يشير الشكل رقم 8 الى ان الاتجاه العام لمعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق للأردن قد تراجع من 2.6 مليار دولار عام 2007، حتى وصل الى ما حجمه 1.4 مليار دولار في عام 2011، وهو ما يعني ان البيئة الأردنية الاستثمارية الاقتصادية هي بيئة غير جاذبة

[84] ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موسوعة الجزيرة، على الرابط www.aljajzeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاستثمار، ومرد ذلك، اي تراجع الاستثمار خلال الفترة 2007-2011، الازمة المالية العالمية، وقد يكون عائدا الى عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية مشجعة على الاستثمار وجذب المستثمرين.

حيث يشير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني الى انه وعلى الرغم من الازمة العالمية وتداعياتها على كثير من الدول ومنها الأردن، الا ان الحكومة فشلت في استغلال الاستثمار المتدفق في بناء قاعدة صناعية من جهة، وفشلت في ايجاد اليات اقتصادية من شانها جذب المزيد من الاستثمار، حيث الفشل الاهم للحكومة هي حسر الاستثمار الاجنبي في العاصمة، وفي قطاعات اقتصادية غير منتجة على المدى البعيد، حيث تتركز معظم الاستثمارات في قطاع العقارات، حيث كان يتوجب على الحكومة لتلافي ذلك، العمل على ايجاد سياسات وتشريعات تشجيعية للاستثمار كالإعفاءات الضريبية، ومنح الاراضي للمستثمرين...الخ، في القطاعات الاقتصادية المنتجة على المدى البعيد والتي يمكن ان توجد بيئة صناعية قادرة على امتصاص البطالة، فالاستثمارات في العقارات لا تقود لتقلص في حجم البطالة، ولا تدعم النمو الاقتصادي بقوة، من خلال الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا القادمة مع الاستثمار الاجنبي بما ويدعم قطاعات الاقتصاد الأردني الاساسية.[85]

[85] -التقرير الاقتصادي والاجتماعي 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2013، ص ص 399-406.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: معدلات النمو الاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي:

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من اهم اطروحات الأحزاب المتطلعة الى الحكم وتعتبر مقياس لنجاح الحكومات وقدرتها على الإصلاح[86].

الشكل رقم 9: الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن قبل الربيع العربي:

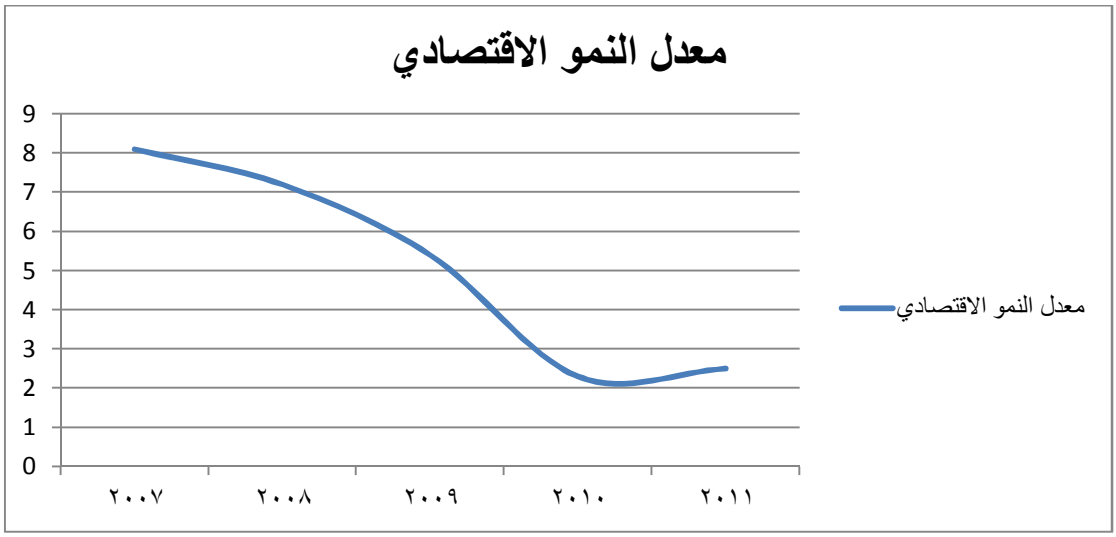

GDP growth (annual %), 2007-2011, The World Bank Group, DataBank

يتضح من الشكل رقم 9 بان الاتجاه العام لمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الأردني وقبل الازمة المالية العالمية كان يشهد تراجعا مستمرا، وهو ما تعمق خلال الازمة المالية العالمية عام 2009، لكن وعلى الرغم من كل ذلك، يبدو ان حدة التراجع لا تتناسب وردها لعامل واحد او اثنين، وهو ما يعني ان اليات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتطبيقها لعدد من برامج التصحيح الاقتصادي لم تقود الى تحقيق الهدف الاساسي منها وهو تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

[86] مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، عدد 176، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يتضح من الشكل اعلاه، ان نتيجة تعاون الحكومة الأردنية مع صندوق النقد لم تقد الى مزيد من النمو الاقتصادي او على الاقل ايقاف تراجعه، بل ما حدث هو العكس من ذلك، حيث تراجعت معدلات النمو خلال الفترة من عام 2007 من 8.1% الى 2.5 % عام 2011. فبرامج التصحيح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وقروضه لم توجه للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومشاريع الطاقة، والنقل، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم، بل تكتفي في المشاريع الخدمية التي لا توفر ايرادات حقيقية للأردن يمكن من خلالها استثمارها في النمو الاقتصادي.[87]

بعد النقاش السابق لواقع الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن قبل الربيع العربي، يتضح للدراسة بان مؤشرات تطور الإصلاح الاقتصادي والسياسي لم تكن حسب المأمول منها بعد بدء الأردن منذ ثمانينيات القرن العشرين بها، وهو ما دفع الحراك لاستغلال الربيع العربي والاحتجاج في الأردن، على امل فتح صفحة جديدة وجدية من الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، حيث مثل الربيع العربي لحظة فارقة في الدول العربية، وهو ما استغله الأردنيين ومثل دافعا لهم للمطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية وواقع الديمقراطية والحريات.

استنادا لما سبق، سيفرد الفصل القادم من هذه الدراسة لبحث واقع الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي والحراك الشعبي في الأردن، بهدف التأكد مما اذا كان الربيع العربي، كمتغير مستقل، له تأثير سلبي ام إيجابي على واقع الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن، او لم يكن له تأثير؟ وان كان له تأثير فلماذا؟ وهل حدث فعلا تطور على صعيد الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن؟

---

[87] – للمزيد حول هذا الموضوع انظر: آثار التطورات الإقليمية على الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، عمان، 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي

ناقشت الدراسة في الفصول السابقة الإصلاح السياسي والاقتصادي من حيث التعريف والمؤشرات، الى جانب التعريج على واقع الإصلاحيين في الأردن قبل الربيع العربي، وفي هذا الفصل، ولغايات الاختبار العلمي والمنهجي، ستناقش الدراسة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي، والهدف من ذلك، الوصول الى نتائج ذات معنى على صعيد مدى تأثير الربيع العربي كمتغير مستقل على عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وهل مثل الربيع العربي حافزا للحكومة الأردنية على تسريع الإصلاح السياسي والاقتصادي ام لا، وكيف تعاملت الحكومة الأردنية معه، وماذا قدمت لتهدئة مطالب الحراكين.

وعليه ينقسم هذا الفصل لثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: واقع الإصلاح السياسي في الأردن بعد الربيع العربي.

المبحث الثاني: واقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي.

المبحث الثالث: تقييم دور الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

الإصلاح السياسي في الأردن بعد الربيع العربي.

استكمالا للبناء المنهجي في الفصل الثالث والذي انفرد لمناقشة واقع الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي، واتجاهاته العامة في الأردن، تستكمل الدراسة في هذا الفصل، تطور الإصلاح السياسي في الأردن استنادا للمؤشرات الدالة على الإصلاح في الأردن، وذلك بهدف الحكم والوصول لنتيجة مفادها هل كان الربيع العربي محفزا للإصلاح وذو تأثير إيجابي على الإصلاح السياسي في الأردن ام العكس ام ليس له تأثير، وهذا ما سنبحثه خلال هذا الفصل وفقا لما يلي:

اولا: العمليات الانتخابية والتعددية السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

حسب التقارير الدولية، شهدت الانتخابات النيابية الأردنية عام 2016 تطورا ملحوظا بفضل التعديلات التي ادخلت على قانون الانتخابات، الذي سمح بإجراء انتخابات اكثر حرية ونزاهة مما كان معمولا به في السابق[88]، الامر الذي يعني، بان الحكومة الأردنية قد ساهمت في هذا المجال في تحسين اوضاع الانتخابات والاستفادة من التعددية السياسية للحيلولة دون الوقوع بما اصاب

---

[88] – نص مشروع قانون الانتخابات النيابية الجديد – وثيقة – صحيفة الرأي
http://alrai.com/article/734576.html
انظر ايضا: الأردن.. انتخابات بنظام القوائم، الجزيرة، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2016/9/8/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%86%
انظر ايضا: بشير النجاب، الإصلاح السياسي في الأردن، مجلة الحوار المتمدن، 2017.
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=545374&r=0&cid=0&u=&i=0&q

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الدول العربية، الامر الذي يعني ان مطالبات الإصلاحيين في الأردن بعد الربيع العربي في هذا الجانب تسير بالشكل الصحيح.

الشكل رقم 10: الاتجاه العام لتطور العملية الانتخابية في الأردن بعد الربيع العربي:

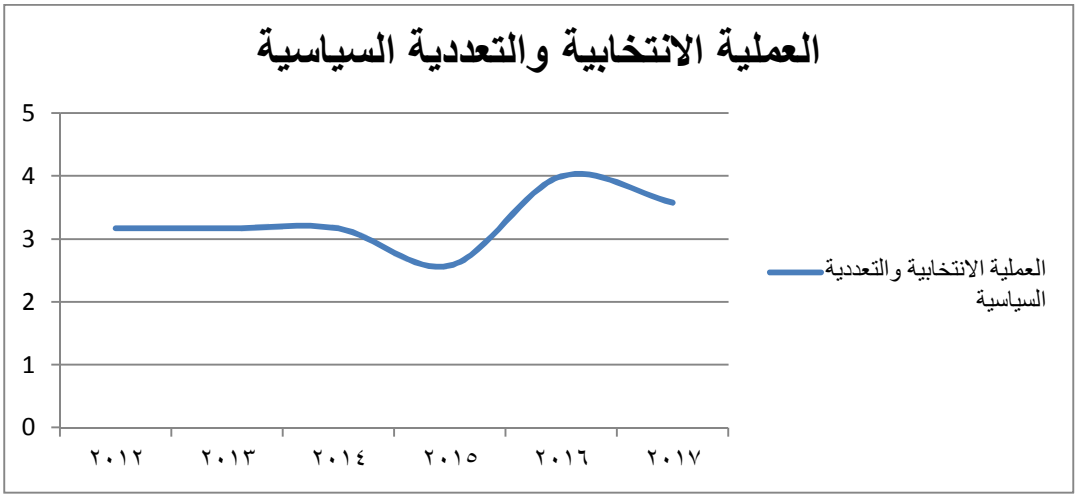

Democracy Index 2011-2017. .

يتضح من الشكل رقم 10 بان العمليات الانتخابية والتعددية السياسية في الأردن بعد الربيع العربي قد شهدت في اتجاهها العام تطورا ملموسا خلال الفترة 2012-2017، حيث تطورت من 3.17 في عام 2012 الى ما معدله 4.00 في عام 2016، لكنها عادت فانتكست قليلا عام 2017 حيث وصلت المعدلات وفقا لمقياس الديمقراطية العالمي الى 3.58، وهو ما يعني ان الربيع العربي قد ساهم في تعزيز مفاهيم التعددية السياسية وساهم في جعل العمليات الانتخابية اكثر حرية ونزاهة ولو بقدر بسيط.

لكن وعلى الرغم من هذا التطور، فما زالت العملية الانتخابية في الأردن تعاني من مشاكل عدة منها عملية شراء الاصوات، وعدم تعاطي الحكومة الأردنية بشكل صارم مع هذه المشكلة سيشكل مشكلة في التعددية السياسية في الأردن، فعمليات الشراء، والانتخابات القائمة على مبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصويت القبلي، ستساهم في الحد خلال المستقبل من الثقة والرغبة في التوجه نحو العمل الحزبي لعدم جدواه على الرغم من تحسنها في الأردن بعد الربيع العربي بمقدار بسيط.[89]

ثانيا: اداء الحكومات الأردنية بعد الربيع العربي:

كما اسلفنا في الفصل السابق لأهمية مؤشر أداء الحكومة في توضيح مدى قدرة الحكومات على الريادة والتقدم بعجلة الإصلاح بكافة انواعه في البلدان التي تديرها، وكان أداء الحكومة الأردنية متذبذبا قبل الربيع العربي مما أشار الى ضعف في قدرتها على التقدم في عملية الإصلاح، وعلى ما يبدو من الشكل التالي استمرار هذا الضعف .

الشكل رقم 11: الاتجاه العام لتطور اداء الحكومات الأردنية بعد الربيع العربي:

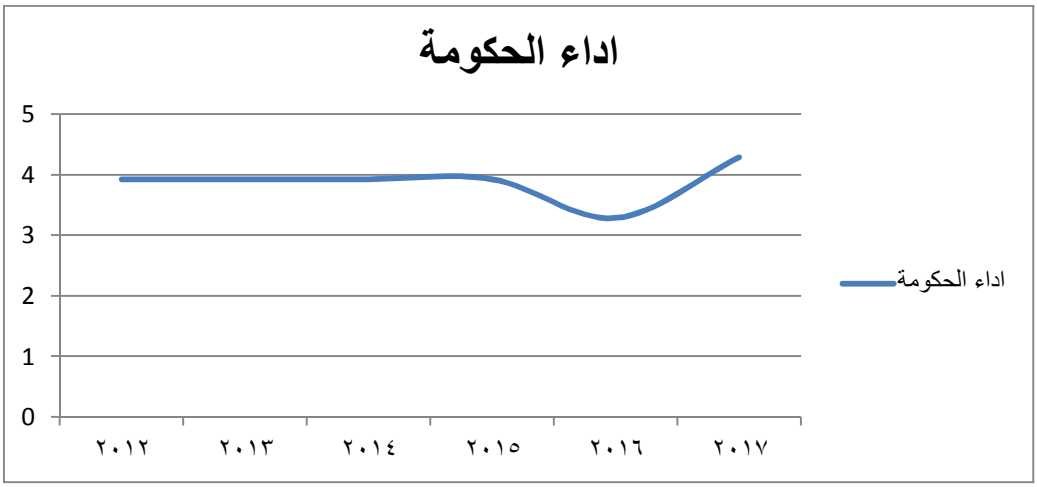

Democracy Index 2011-2017. .

يتضح من الشكل رقم 11 ان الحكومات الأردنية بدلا من ان تحافظ على مستوى ادائها بعد الربيع العربي قد تراجعت بعض الشيء، الامر الذي يشير بعدم جدية الحكومة الأردنية في هذا

[89] – Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, Freedom House, 2018, Jordan Profile.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب، اي إجراء إصلاح سياسي فعلي، حيث تراجع اداء الحكومة من 3.93 عام 2012 الى 3.29 عام 2016، على الرغم من تحسن النسب والمعدلات في عام 2017 الى ما معدله 4.29.

كما قد بين مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية السبب الاساسي لتراجع اداء الحكومات الأردنية لا سيما حكومة هاني الملقي الى سبب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها وتفشي الفساد من جهة، وعدم وجود اي انجاز سياسي او اقتصادي يحسب للحكومة، فالفساد ما زال مستمرا والبطالة في ارتفاع، والاسعار والمديونية ما زالت تتفاقم، حيث لم تستطع الحكومة الأردنية انجاز اي مشروع اقتصادي يخفف من حدة تدهور الاقتصاد الأردني.[90]

ثالثا: المشاركة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

هناك علاقة طردية ما بين الظروف الاقتصادية والمشاركة السياسية وهذا يبدو جليا في حالة الأردن حيث ان للازمة الاقتصادية التي تعاني منها الأردن من ارتفاع حجم المديونية الخارجية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار الفساد وتقلص الطبقة الوسطى وعدم القدرة على حل قضايا الفساد أدى الى فقدان ثقة المواطن بالبرامج الحكومية وجدّية الحكومة في الإصلاح وبالتالي انعكس ذلك على عملية المشاركة السياسية سلباً [91].

[90] – استطلاع يظهر تراجع أداء حكومة الملقي – (1-11-2017)، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=KeWPqjjv18w

[91] بني سلامة،محمد تركي، معوقات الإصلاح السياسي في الأردن، صحيفة رأي اليوم بتاريخ 2018/3/28 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 12: الاتجاه العام لتطور المشاركة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

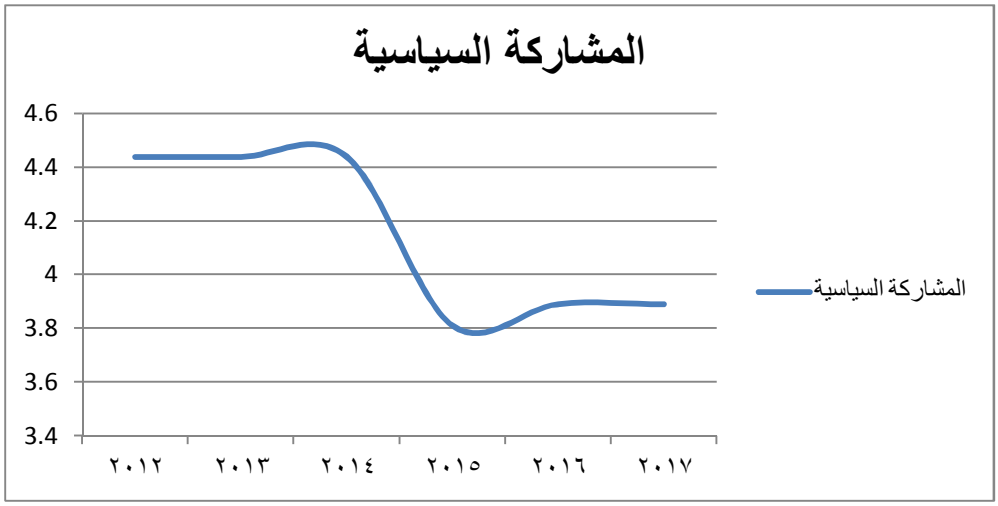

Democracy Index 2011-2017. .

يتضح من الشكل رقم 12 ان الأردن وبدلا من المحافظة على مستوى معينا من المشاركة السياسية بعد الربيع العربي الذي يفترض انه ساهم في نشر الوعي لدى المواطن والحكومة بضرورة المشاركة السياسية كآلية لمشاركة المواطن في عملية صنع القرار، نرى ان العكس هو الصحيح، فقد تراجعت المشاركة السياسية من 4.4 عام 2012 الى 3.89 عام 2017.

هذا ويعود السبب لتراجع معدلات المشاركة السياسية في الأردن لعدة أسباب منها: الفقر، عدم ثقة المواطنين بأداء المجالس النيابية، تزوير الانتخابات من قبل الحكومة في بعض الأحيان، وقد يكون الخوف من الملاحقة الامنية لدى الشباب سبب لعدم المشاركة ايضاَ؛ فالشباب الأردني يعتقد بان الانضمام لهيئات المجتمع المدني والأحزاب والجمعيات سيؤدي الى مسائلتهم امنيا، الامر الذي يدفعهم لتفضيل عدم المشاركة على السجون، بالإضافة الى التخوف من الملاحقات القانونية، تعد الهيئة التشريعية في الأردن ذات شعبية منخفضة، فهناك اعتقاد واسع لدى شرائح المجتمع الأردني بان البرلمان والنواب لا يقدمون اي تشريعات حقيقية تهدف لتطوير الأردن سياسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقتصاديا، ويعتبر حاليا النائب بنظر شريحة واسعة من المواطنين في الأردن، نائب خدمات لا نائب وطن.[92]

رابعا: الثقافة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

يتضح ان هناك نقلة نوعية في الاعلام الأردني وذلك في القطاع الخاص والمواقع المستقلة، التي تطرح بشكل متزايد خلال السنوات الاخيرة، برامج تمس هموم الشارع الأردني وتساهم في نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تكسر حائط الخوف من انتقاد اي شخص او مسؤول حكومي[93]، وعلى الرغم ان المشوار في هذا الجانب ما زال متواضعا، يتضح ان الشارع الأردني بات يمتلك ثقافة سياسية لا يتملكها الخوف لا سيما بعد الربيع العربي خلافا لفترات سابقة كان يخاف فيها المواطن من انتقاد اي مسؤول حكومي.

---

[92] – واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن (المحفزات والمحدّدات)، مشروع أكاديمية شارك في الحياة السياسية، https://web.facebook.com/tpplacademy/posts/365200043572494?_rdc=1&_rdr

[93] – دراسة: السخرية السياسية في الأردن موجهة بشكل أكبر للشخصيات الاعتبارية – صحيفة الرأي http://alrai.com/article/10412996/محليات/دراسة-السخرية-السياسية-في-الأردن-موجهة-بشكل-أكبر-للشخصيات-الاعتبارية

انظر: 15.أبوسكين، حنان، الحراك السياسي في الأردن.. إلي أين؟، مجلة الديمقراطية، الاهرام المصري، http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=394

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 13: الاتجاه العام لتطور الثقافة السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

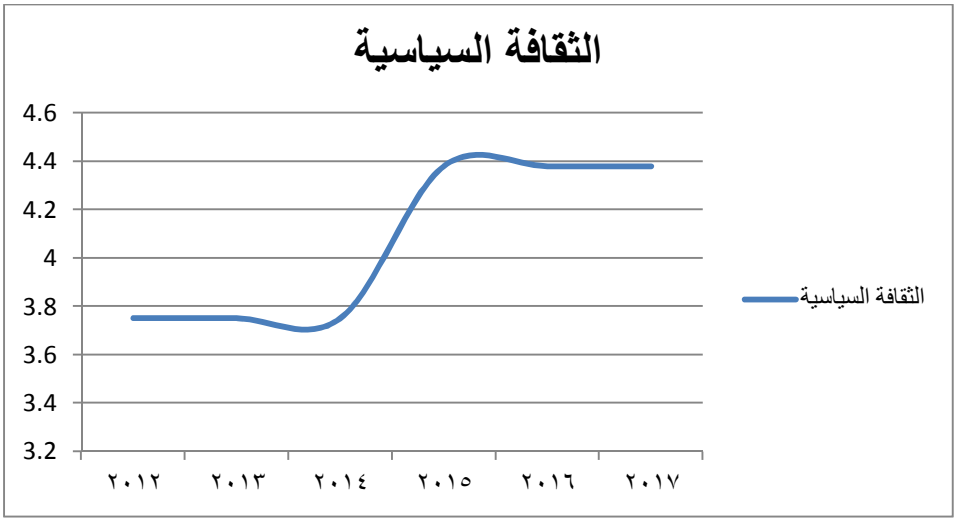

Democracy Index 2011-2017. .

يظهر الشكل رقم 13 ان الثقافة السياسية في الأردن قد تطورت من 3.75 عام 2012 الى 4.38 في عام 2017، أي ان الاتجاه العام للثقافة السياسية في الأردن يتطور بعد الربيع العربي، الامر الذي سينعكس على الإصلاح السياسي تدريجيا، فالشعب الذي يمتلك ثقافة سياسية ديمقراطية ويتطور لابد وان تنعكس ثقافته على سلوكه، الامر الذي سيدفع الحكومة تدريجيا لارخاء القبضة الامنية وتعزيز مستوى الحريات السياسية والمدنية، وبالتالي ارتفاع مستوى الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي.

خامسا: الحريات المدنية في الأردن بعد الربيع العربي:

ما زالت وضع الحريات المدنية في الأردن بعد الربيع العربي اقل من التوقعات والمنشود، وذلك قد يكون لأسباب كثيرة منها: الخوف من الفكر الإرهابي مما يجعل الدولة تزيد في التضييق على حرية التعبير بالإضافة الى عدة قضايا مثلا المرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني لا تستطيع منح جنسيتها لأطفالها، كما لا تتساوى المرأة الأردنية مع الرجل الأردني في كثير من القضايا، اهمها الشهادة امام القضاء الأردني الشرعي، كما ان حجم استقلال القضاء ما زال بحاجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإصلاح، بموجب التعديلات الدستورية لعام 2016، فإن الملك هو من يعين اعضاء المحكمة الدستورية، كما ان الحكومة الأردنية حرمت العديد من الجمعيات والتنظيمات الأردنية في عام 2017 من مصادر التمويل الاجنبية، كما ان النقاش المفتوح حول مواضيع مثل السياسة والملكية والشؤون الدينية والقضايا الأمنية يعرقله إلى حد ما التهديد بالعقاب بموجب القوانين المختلفة التي تحكم حرية التعبير. في يناير 2017، على سبيل المثال، تم اعتقال ثمانية نشطاء واحتجازهم لمدة أربعة أسابيع بعد انتقاد الفساد الحكومي على وسائل التواصل الاجتماعي، وان وضع السجون في الأردن بحاجة الى إصلاح.[94]

الشكل رقم 14: الاتجاه العام لتطور الحريات في الأردن بعد الربيع العربي:

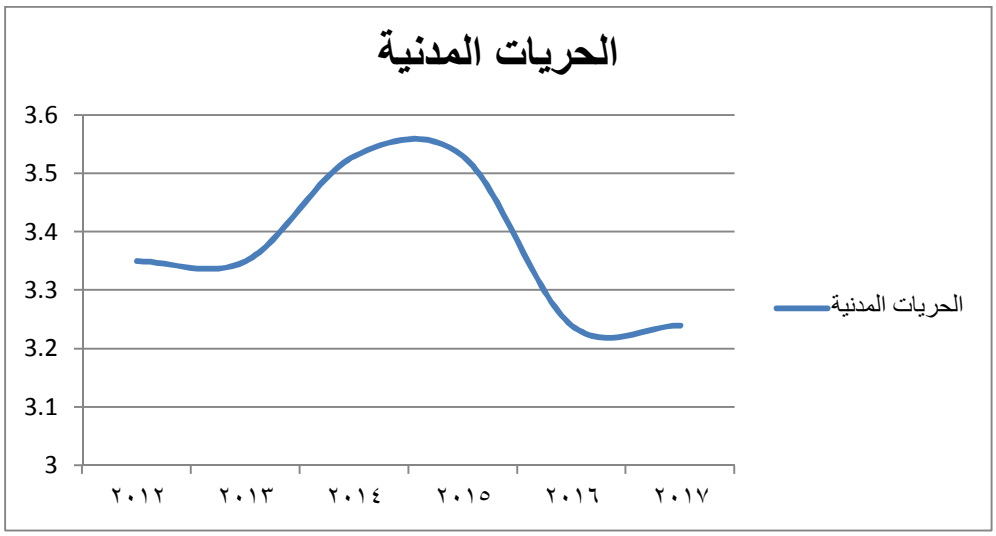

Democracy Index 2011-2017. .

يتضح من الشكل رقم 14 ان مستوى الحريات المدنية في الأردن في تراجع مستمر خلال فترة ما بعد الربيع العربي، حيث تراجعت من 3.35 عام 2012 الى 3.24 عام 2017، الامر الذي يجعلنا نقرر في هذا الجانب، ان الحكومة الأردنية لم تعر اي اهتمام لمعدلات الحرية في الأردن بعد الربيع العربي، وهو ما يظهر بشكل جلي من الشكل رقم 14، فبدلا من ان تقوم

[94] – Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, Op. cit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة الأردنية بتطوير مستوى الحريات ورفع سقفها للحيلولة دون انفجار المجتمع الأردني كما حصل في تونس ومصر، وغيرهما نرى ان العكس هو الصحيح، حيث تم تشديد القبضة الامنية، ورفع مستوى المراقبة لوسائل الاعلام، والنشاطات الشبابية وغيرها من الفعاليات المدنية.[95]

سادسا: مؤشر الحريات العامة Freedom House:

افترضت الدراسة ان الربيع العربي سوف يساهم في احراز تقدم على صعيد الإصلاح السياسي في الأردن، نظرا لان اغلب مطالبات الحراكيين في الأردن كانت احراز تقدم على صعيد إصلاح النظام السياسي وليس اسقاطه، لكن ما نراه على صعيد مستويات الحقوق المدنية والسياسية، هو مخالف تماما للافتراض السابق[96]، حيث استمر تصنيف الأردن حسب Freedom House على انها دولة معدومة الحرية لخمس سنوات متتالية وحتى في السنة السادسة عام 2017 التي تقدمت بها فانه تقدم حرج على حافة التغيير المعياري في خمس نقاط من اصل سبعة بواقع 37 نقطة من اصل 100 نقطة في مؤشر بيت الحرية، فالأردن بعد الربيع العربي لم تحرز تقدما على مستوى الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطن الأردني، وهو ما يظهر من الجدول رقم 3.

---

[95] – الأردن من الدول التي انخفض فيها سقف الحرية، على الرابط:
http://www.almadenahnews.com/article/196131-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%85-%D9%87%D8%A7%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%
انظر ايضا:عودات، محمد، الإصلاح السياسي في الأردن خطوة للوراء ،
https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=262932

[96] –الطويسي، باسم، حرية الصحافة والإصلاح السياسي في الأردن: أزمنة مختلفة ومسار واحد، صحيفة الغد الأردنية، http://www.alghad.com/prints/520430-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 3: تصنيف الأردن على مؤشر الحرية والحقوق المدنية والسياسية بعد الربيع العربي:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التصنيف	معدومة الحرية	معدومة الحرية	معدومة الحرية	معدومة الحرية	معدومة الحرية	حرة نسبياً

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

Freedom House, Databases, 2012-2017.

كما تشير مؤسسة بيت الحرية، ان الأردن لم يستطع التقدم على سبيل الإصلاح السياسي نظرا لعدم قدرة رئيس الحكومة على صنع السياسات بحرية تامة في ظل السلطات التي يمتلكها الملك، كما ان قدرة المواطنين على الوصول الى المعلومات ما زالت قدرات متدنية، فالحكومة تحجب الكثير من المعلومات وتلفها بالغموض، وهو ما يتنافى مع الحريات السياسية والمدنية، كما وعلى صعيد الصحافة، فان القوانين الحاكمة للعمل الصحفي ما زالت غامضة، ويتم تطبيقها بشكل تعسفي، كما ان مراقبة المخابرات للعمل الاكاديمي تقيد من الحرية الاكاديمية في الأردن، كما ان حرية التجمع وعلى الرغم من انها مسموحة، الا انها يمكن ان تقود الى مسائلات قانونية كثيرة في حال لم يحصل المتجمعون على موافقة السلطات قبل اجتماعهم، كما ان القضاء وحسب Freedom Huose غير مستقل تماما، كما انه وبعد الربيع العربي، استمرت مشكلة شراء الاصوات كأكبر مشكلة تواجه امكانية افراز مجلس نيابي حر وقادر على ممارسة صلاحياته الدستورية بشكل فعال بما ويمكن له ان يدفع بعملية الإصلاح السياسي قدما.[97]

[97] -For more see : Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, Op. cit.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

واقع الإصلاح الاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي

في هذا المبحث، ستكمل الدراسة ما بدأته في الفصل الثالث، وستناقش الاتجاهات العامة لتطور الإصلاح الاقتصادي من خلال المؤشرات الدالة عليه كالبطالة والنمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي والدين الخارجي، وفقا لما يلي:

اولا: البطالة في الأردن بعد الربيع العربي:

تعود أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الأردن وارتفاعها كما اسلفنا في الفصل الثالث عن المستوى العالمي البالغ تقريبا 6% عالميا، الى الازمات التي تعاني منها المنطقة اقليميا، وتأثيرها على الأردن، لكن وعلى الرغم من ذلك، تعد السياسات الحكومة سببا رئيسيا في تفاقم المشكلة، ومشكلة هيكلية للاقتصاد الأردن، واهم تلك السياسات هي ان الحكومة الأردنية لم تستطع على الرغم من خططها الاقتصادية النهوض بالقطاع العام، وايجاد حلول للمشاكل المتعلقة بتمكين المرأة، كما يشكل عدم الانسجام ما بين سياسات التعليم العالي وسوق العمل سببا يعزز من تفاقم البطالة، إضافة الى تدني مستويات التدريب المهني بما ويتناسب مع متطلبات السوق، الامر الذي يعني في محصلته، فقدان الحكومة التقدم على مستوى الإصلاح الاقتصادي في ظل عدم قدرتها على تطوير سياسات من شأنها النهوض بالمؤشرات السابقة التي من شأنها تخفيف حدة البطالة.[98]

[98] –لماذا تنشر البطالة في الأردن، على الرابط:
https://www.khaberni.com/news/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 15: الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة في الأردن بعد الربيع العربي:

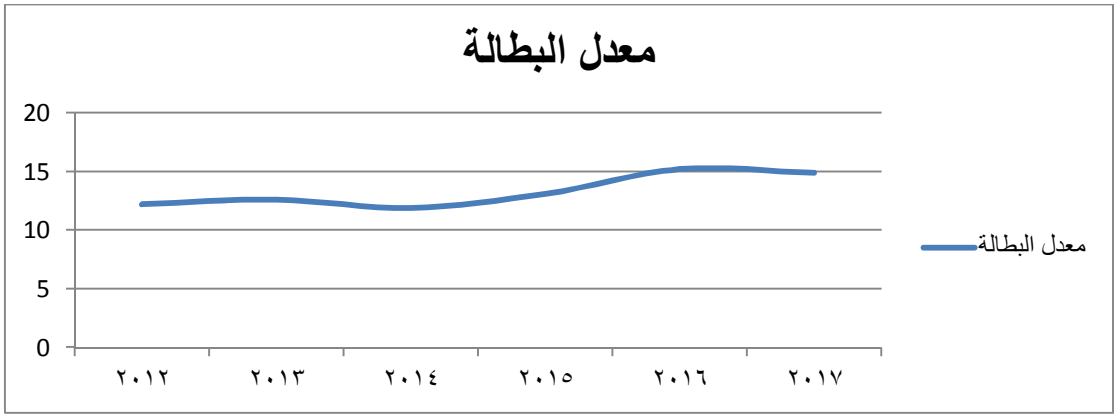

Unemployment, total , 2011-2017, The World Bank Group, DataBank

يشير الشكل رقم 15 الى ان الاتجاه العام لمعدلات البطالة في تصاعد مستمر، حيث تصاعدت المعدلات من 12.2 عام 2012 الى 14.9 عام 2017، وهو ما يعني، ان قدرة الحكومة الأردنية على المضي قدما في الإصلاح الاقتصادي بعد الربيع العربي لم يكن في المستوى المأمول، وانها لم تستطع التقدم في برامج الإصلاح الاقتصادي بدليل تصاعد معدلات البطالة.

وعليه، يتوجب التنويه الى عدم قدرة الحكومة على تطوير سياسات وبرامج التدريب المهني، وايجاد توافقات ما بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، إضافة الى عدم قدرتها على توظيف الاستثمارات المتدفقة في الاقتصاد الحقيقي، ستؤدي في محصلتها ليس فقط لتصاعد حدة البطالة وتفاقمها، بل ستقود الى مزيد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها والتي تعد نتيجة لتفاقم البطالة، مثل تزايد معدلات الجريمة، وتزايد الفقر وما يرتبط به من انحدار في المستوى التعليمي، فتزايد الفقر سيكون مقدمة لتراجع معدلات التحصيل العلمي بشكل او بآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدين الخارجي على الأردن بعد الربيع العربي:

فعلى الرغم من ان تبرير الحكومة سياسات الاقتراض هو لسداد عجز المديونة، الا ان الواقع يشير الى توسع عجز المديونية والى ارتفاع حجم الديون، كما ان لجوء الحكومة الى سياسات تقليص نفقات الدولة وسياسات رفع حجم الايرادات كفرض الضرائب وغيرها من السياسات المختلفة، لم تفلح في تخفيف حجم الديون، فالديون، وحسب العديد من المراقبين ستقود الى انهاك الاقتصاد الأردني، وربما تقوده الى حد الافلاس.[99]

الشكل رقم 16: الاتجاه العام لتطور معدلات المديونية في الأردن بعد الربيع العربي بالمليار دولار:

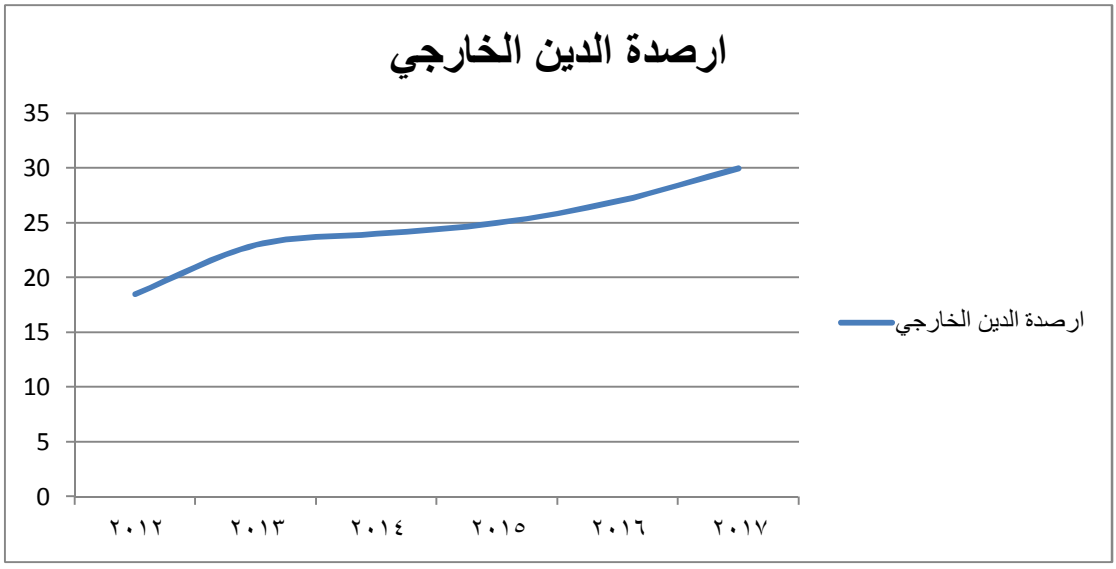

External debt stocks, 2011-2017, The World Bank Group, DataBank

يشير الشكل رقم 16 الى معدلات الدين الخارجي على الأردني بعد الربيع العربي قد تفاقمت بشكل ملحوظ، حيث تزايدت النسب من 18.5 مليار دولار عام 2012 الى ما حجمه 30 مليار دولار نهاية عام 2017، وهو ما يشير الى مشكلة هيكلية تعاني منها الأردن، وهي اللجوء

[99] -كيلة، سلامة، «النهج» اقتصاديًا: احتجاجات الأردن وسياسة الاقتراض، على الرابط:
/https://www.7iber.com/politics-economics/jordan-protests-and-policy-of-borrowing

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لسياسات الاقتراض كوسيلة للإنفاق، وليس كوسيلة لبناء المشاريع التي من شأنها زيادة معدلات الدخل القومي وتوظيف الايدي العاملة وانعاش النمو الاقتصادي.

على الرغم من مخاطر التوسع في سياسات الاقتراض على الاحتياطيات الاجنبية ومعدلات النمو الاقتصادي، الا انه يتوجب على الحكومة اعادة النظر في السياسات الاقتصادية بهدف إجراء تقدم على الصعيد الاقتصادي، فمثلا، ولتجنب الكثير من التداعيات الاقتصادية للديون الخارجية وحتى الداخلية، يتوجب على الحكومة الأردنية، تجنب القروض ذات الشروط التجارية الصعبة من حيث حجم الفوائد والحد من حرية التجارة، وضرورة ربط القروض بمشاريع تجارية واقتصادية انتاجية، التي يمكنها خدمة ديونها دون ارهاق الميزانية، وضرورة ان تستهدف القروض اقامة مشاريع اقتصادية حقيقية وليست مشاريع رمزية خدمية، حتى تستطيع تلك المشاريع استيعاب المزيد من الايدي العاملة، وليس الاستمرار بتفاقم مشكلة البطالة.[100]

ثالثا: معدلات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن بعد الربيع العربي:

يعد السبب الاساسي للمحافظة على وتيرة الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن الى انه وبعد الربيع العربي، وشعور الأردن بضرورة تحقيق إصلاح اقتصادي فعال، سن البرلمان الأردني القانون رقم 30 لعام 2014، بهدف جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، فأهم بنود هذا القانون، هو استحداثه النافذة الاستثمارية، وتبسيط إجراءات وتقليل وقت استخراج الرخص والموافقات المختلفة الى جانب تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية للمنشآت العاملة داخل المناطق

[100] –عضايلة، راضي واخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي(1980–2012)، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص 528.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنموية والحرة والصناعية لنسب تصل الى صفر من ضريبة المبيعات و5% من ضريبة الدخل على ارباح الصادرات.[101]

الشكل رقم 17: الاتجاه العام لمعدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن بعد الربيع العربي بالمليار دولار:

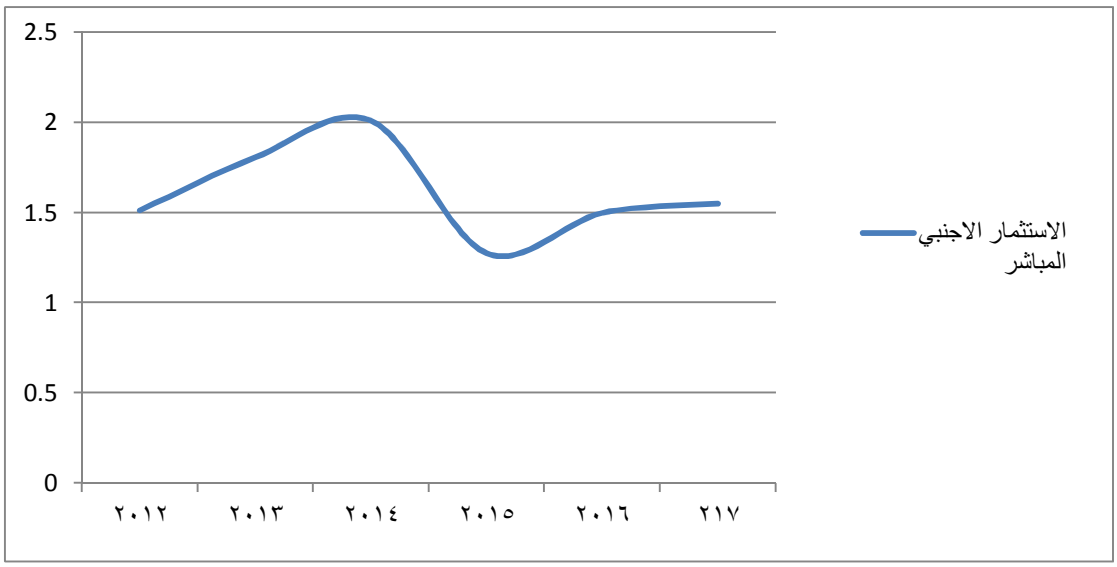

.

Foreign direct investment, 2011-2017, The World Bank Group, DataBank

يشير الشكل رقم 17 الى معدل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الأردن قد تطور إيجابيا من 1.5 مليار عام 2012 الى ما حجمه 1.55 مليار عام 2017، وهو ما يشير الى ان الإصلاح الاقتصادي في هذا الجانب يتقدم بشكل خفيف جدا .

لكن وعلى الرغم من محافظة على حجم الاستثمار من صافي التدفقات الوافدة للأردن، الا ان نسبة البطالة ما زالت تتصاعد، وهو ما يقودنا الى ان الإصلاح الاقتصادي في هذا الجانب ما زال بحاجة للمزيد، لا سيما على صعيد تنويع قطاعات الاستثمارات، من الاستثمار في القطاعات الخدمية الى القطاعات الإنتاجية كما اشرنا في الفصل الثالث.

[101] -تطور حجم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، غرفة صناعة الأردن، مركز الاقتصادية والصناعية، 2016، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي:

تربط تقارير البنك الدولي تصاعد معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بضرورة التقدم بعدد من الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة ببعضها البعض، واهم تلك الإصلاحات، ضرورة تنشيط قطاع السياحة وتطوير عدد من الآليات الجاذبة للسياح على اعتبار ان مقدار مساحة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الأردني 14.9%، الى جانب ضرورة تخفيض حجم الديون، وهي الامكانية التي لا تأتي الا من خلال توظيف القروض في مشاريع انتاجية فعلية وليس في مشاريع خدمية، الى جانب ضرورة توظيف الأردن للاستثمارات المتدفقة ايضا في قطاعات اقتصادية انتاجية، تحول الايدي العاملة الأردنية الى منتج ومساهم اقتصادي، بدلا من كونها عبئا اقتصاديا على الحكومة.[102]

الشكل رقم 18: الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن بعد الربيع العربي:

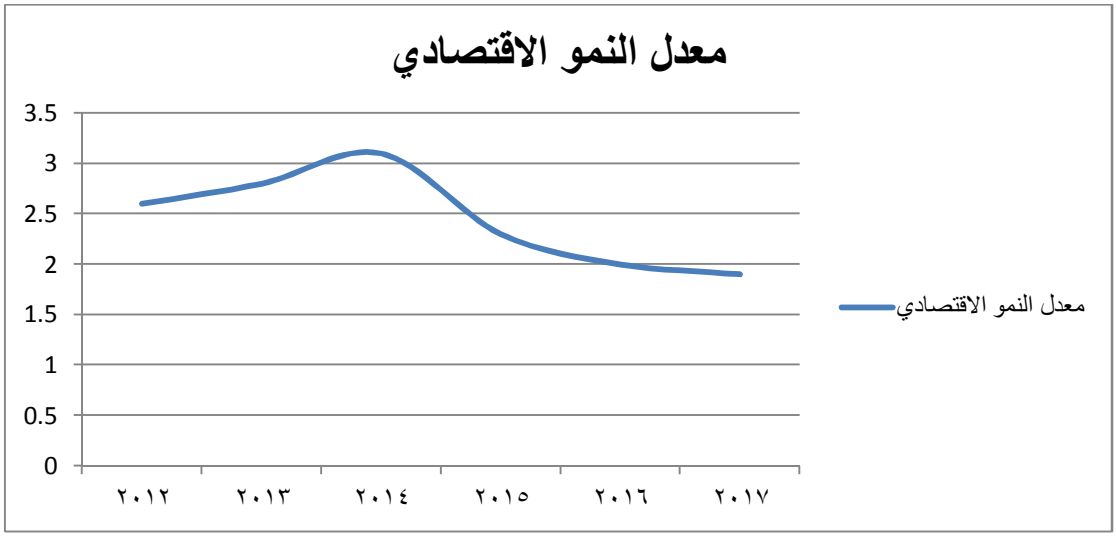

GDP growth (annual %), 2011-2017, The World Bank Group, DataBank

[102] – الأردن: الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الشكل رقم 18 الى ان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت تذبذبا يميل للتراجع، حيث تراجع من 2.6 % عام 2012 حتى وصل الى 1.9 عام 2017، وهو ما يعني ان افاق النمو الاقتصادي في الأردن ما زالت خجولة وتميل للتراجع، وهو ما قد يقود لمزيد من التراجع على المدى المتوسط كما يشير لذلك البنك الدولي في تقاريره الاقتصادية عن افاق الاقتصاد الأردني.[103]

كما تعكس تراجع معدلات النمو الاقتصادي الأردني عدم اتخاذ الحكومة الأردنية سياسات تحفيزية للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وهي المشاريع التي يمكن لها استيعاب الكثير من الايدي العاملة وتخفيف حدة الفقر، حيث ما زالت القوانين بهذا الصدد بحاجة لمزيد من التبسيط في استخراج الرخص اللازمة، والقروض التمويلية والسياسات التحفيزية.[104]

---

[103] – البنك الدولي: آفاق النمو الاقتصادي في الأردن خجولة، على الرابط:
https://www.alghad.com/articles/1678832-%D8%A7%D9%84%D8%

[104] – ندوة بحثية بعنوان: قراءة في خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018 – 2022، مركز القدس للدراسات السياسية، مايو 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

تقييم دور الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن:

يبدو ان الحكومة الأردنية ومع اندلاع ثورات الربيع العربي خشيت مع تصاعد الاحتجاجات التي قام بها الحراكيون من تطور مظاهراتهم لحد الثورة التي تعني حسب العديد من الفلاسفة ازالة النظام القائم وبناء نظام جديد يمثل بداية جديدة، لعالم جديد.[105]

وعليه لجأ النظام لتدارك إمكانية الثورة الى الاسراع بطرحه فرضية قبول الإصلاح الاقتصادي والسياسي[106]، اي ان الإصلاح بات محض خطوة للالتفاف على مطالب الحراكيون لتلافي اندلاع ربيع عربي في الأردن، اي ان الإصلاح على الصعيد الاقتصادي والسياسي بات خطوة مرحلية لامتصاص غضب الحراكيين.[107]

وما يؤكد تلك الفرضية، اي ان الإصلاح كان بمثابة خطوة لامتصاص غضب الشارع، هو ان كل ما احرزه الأردن من تقدم على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي لم يساهم في نتائجه وجود تقدم واضح وملحوظ على صعيد تخفيف اعباء الديون، ونسب البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي باستثناء معدلات الاستثمار الاجنبي.

الى جانب ذلك، لم يثمر الربيع العربي في دفع الأردن لإصلاحات جدية على صعيد الحريات العامة والسياسية والمدنية، وعلى صعيد المشاركة السياسية، في ظل القبضة الامنية

---

[105] ارندت، حنة، في الثورة. ترجمة: عطا عبدالوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2008، ص ص 57-58.

[106] -بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة. المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، اغسطس 2011، ص 2

[107] -بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة. المركز العربي لدراسة السياسات- الدوحة، ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012، طبعة مزيدة، ص ص 27-34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغطاة بالحرير، وهو ما يدفعنا للاستنتاج الذي يقول: بان الربيع العربي لم يكن تأثيره إيجابيا بشكل كبير على مؤشرات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن، بنسبة تصل 40%.

حيث كان التقدم المحرز في الإصلاح السياسي في المؤشرات التالية:

1. الاداء الحكومي.
2. الثقافية السياسية.
3. العملية الانتخابية والتعددية السياسية.

بينما كانت مؤشرات التراجع على صعيد الإصلاح السياسي في كل مما يلي:

1. المشاركة السياسية.
2. الحريات المدنية.
3. مؤشر الحريات العامة Freedom Huose.

بينما على صعيد الإصلاح الاقتصادي فقد كانت مؤشرات التقدم فقط في معدلات الاستثمار الاجنبي، بينما التراجع كان من نصيب بقية المؤشرات وهي:

1. معدلات البطالة.
2. معدلات الدين الخارجي.
3. معدلات النمو الاقتصادي.

نخلص من كل ما سبق الى ان الربيع العربي كان محفزا للحكومة لإجراء إصلاح سياسي واقتصادي لكن لم يكن بالمستوى المأمول، فمن 10 مؤشرات كان هناك تقدم فقط في اربع مؤشرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتراجع في ستة مؤشرات، وهو ما يعني ان تأثير الربيع العربي على الإصلاح السياسي والاقتصادي لم يتجاوز 40% وفقا لمنهجية الدراسة.

نخلص من كل ما سبق سواء في المبحث الاول او الثاني، وعلى صعيد تطوير مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي الى عدد من النقاط:

1. ان المتغيرات التي احرز الأردن فيها تقدما على صعيد الإصلاح السياسي هي العملية الانتخابية والتعددية السياسية، والثقافة السياسية، والأداء الحكومي، بينما متغيرات الإصلاح السياسي الاخرى، كمتغيرات الحرية والحقوق المدنية، واداء الحكومة والمشاركة السياسية فقد تراجعت بعد الربيع العربي بشكل ملحوظ.
2. نفهم من كل ما سبق ان الربيع العربي لم يمثل متغيرا تحفيزا لاحراز تقدم على صعيد الإصلاح السياسي في الأردن، وهو ما يعني عدم وجود تأثير كبير للربيع العربي على عملية الإصلاح السياسي في الأردن.
3. ان الأردن ما زال يتخوف من صعود الاسلاميين، الامر الذي يجعله يشدد الخناق على كثير من مظاهر الحياة السياسية، وهو ما يفسر تراجع منسوب الحريات في الأردن.[108]
4. ان الأردن يعاني من قوى شد عكسي تتمثل في السياسيين والمتنفذين القدامى من المستفيدين من استمرار الوضع الراهن مما يجعلهم يكثفوا الجهود ضد أي عملية إصلاح سياسي حقيقي قد يبعدهم عن بعض المنافع التي بحوزتهم.
5. بينما على صعيد الإصلاح الاقتصادي، لم يحرز الأردن تقدما ملحوظا في مؤشرات: معدلات البطالة، والدين العام، ومعدلات النمو الاقتصادي باستثناء مؤشر الاستثمارات

[108] – ما بعد الإسلاميين والمستبدين: آفاق الإصلاح السياسي ما بعد الربيع العربي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجنبية، وهو ما يمكن القول معه، بان الربيع العربي لم يكن محفزا بشكل كافي للدفع بالإصلاحات الاقتصادي قدما، فما زالت الحكومة تعتمد برامج صندوق النقد لتخفيف حجم الانفاق العام، ورفع ايرادات الدولة من خلال الضرائب، وتناسي تداعيات الضرائب على حجم الاستهلاك الذي يُعد عنصرا اساسيا للنمو الاقتصادي من جهة، وعنصرا طاردا للاستثمار سواء الداخلي او الخارجي على الرغم من الإصلاحات في هذا المجال بالنسبة للمستثمر الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة موضوع تأثير الربيع العربي على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن بعد الربيع العربي 2011، حيث انفرد الفصل الاول من الدراسة بدراسة منهجية سريعة لأسباب اندلاع الربيع العربي سياسيا واقتصاديا، ثم التعريج على الحراك الأردني، وفي فصلها الثاني، ناقشت الدراسة تعريف الإصلاح والإصلاح السياسي والاقتصادي لغويا واصطلاحاً ، والذي اتضح انه يعني الانتقال بالنظام السياسي والاقتصادي من مستوى الى مستوى اكثر تطورا. وحددت مؤشراتها وكيفية قياس تلك المؤشرات، وفي الفصل الثالث، ناقشت الدراسة الاتجاهات العامة لواقع مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي، وفي الفصل الرابع ناقشت واقع وتطور تلك المؤشرات بعد الربيع العربي.

حيث بُنيت هذه الدراسة على اساس القيام بتجربة اختبار كمي، وهو ما يعني، الوقوف على مؤشرات الإصلاح السياسي والاقتصادي قبل الربيع العربي، ومن ثم الاطلاع على واقع وتطور تلك المؤشرات بعد الربيع العربي، وذلك بهدف الوقوف بشكل جيد ودقيق على مدى تأثير الربيع العربي على عمليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

حيث اتضح للدراسة بان واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي، ومن خلال فحص البيانات الكمية لمتغيرات الإصلاح السياسي كالمشاركة السياسية والثقافة السياسية والاداء الحكومي والحريات، واتضح ان مسار اغلب هذه المؤشرات قبل الربيع العربي كان مسارا إيجابيا في مجمله.

لكن وبعد الربيع العربي، حاولت الدراسة التعرف على واقع البيانات الكمية لمتغيرات الإصلاح السياسي، ووجدت الدراسة ان تأثير الربيع العربي على متغيرات الإصلاح السياسي لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكن ضمن المتوقع، أي ان المشاركة السياسية والحريات المدنية والحريات العامة تراجعت، وهو ما يعني عدم صحة فرضية الدراسة المتمحورة حول: ان الربيع العربي ساهم في التأثير الإيجابي على الإصلاح السياسي في الأردن.

فيما اتضح للدراسة بأن الحكومة الأردنية قد انكمشت على نفسها بعد الربيع العربي، وتعتقد الدراسة ان السبب الاساسي لتراجع تقدم عملية الإصلاح السياسي تعود الى خوف نخب الجنود القدامى من فقدان امتيازاتهم السياسية والاقتصادية في الأردن، وان ما حدث فعلا، هو سماح الحكومة الأردنية لبيئة التعددية السياسية بالتطور المفرغ من مضمونه، كواجهة ودلالة على وجود إصلاح سياسي نحو الديمقراطية امام دول العالم، كما ويبدو ان الحكومة الأردنية وعلى الرغم من مراقبتها للإعلام، الا انها تسمح بوجود انتقادات سياسية تنال من كثير من الشخصيات الحكومية كنوع من ابر التخدير السياسي، بهدف اظهار الأردن كدولة حرة وذات ثقافة سياسية، لكن الواقع يشير الى ان هذه الثقافة السياسية ما زالت ثقافة اقرب للظل منها الى النور، بسبب تجذر الخوف من الملاحقات الامنية.

بينما اتضح للدراسة بان مؤشرات الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الربيع العربي كانت تسير الى تراجع بكل من مؤشرات، النمو الاقتصادي والدين الخارجي والاستثمار الاجنبي، ما عدا معدلات البطالة التي تحسنت بشكل طفيف جدا، بينما بعد الربيع العربي، لم تسير الى تقدم ملحوظ، حيث تفاقمت الديون، والبطالة، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، ما عدا الاستثمار الاجنبي الذي تحسن بشكل طفيف، حيث لم تستطع الحكومة، ايجاد إصلاحات اقتصادية غير فرض الضرائب والاستمرار بالاقتراض لتخفيف عجز الموازنة بهدف تشجيع النمو الاقتصادي الا ان المحصلة كانت تراجعا للنمو الاقتصادي وارتفاعا في البطالة وتفاقم للديون، حيث لم تستطع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة ايجاد مشاريع اقتصادية تنموية حقيقية من شانها رفع معدلات الدخل واستيعاب المزيد من الايدي العاملة.

هذا وتوصلت الدراسة في نهايتها الى عدد من النتائج اهمها:

1. ان الربيع العربي لم يكن ذو تأثير إيجابي وواضح على مسار عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وهو ما ظهر من تراجع ثلاث متغيرات للإصلاح السياسي مقابل تقدم طفيف على ثلاث متغيرات اخرى من متغيراته.
2. ان واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن قبل الربيع العربي كان افضل حالا، لكن بعد الربيع العربي تراجعت هذه العملية بسبب خوف النخب السياسية الأردنية من فقدان امتيازاتها السياسية والاقتصادية.
3. ان الربيع العربي لم يكن ذو تأثير إيجابي وقوي على عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث تبين للدراسة بان الربيع العربي لم يحفز الحكومة بشكل فعلي على ايجاد سياسيات إصلاحية من شانها تخفيف عبء البطالة والديون ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كان التأثير الإيجابي للربيع العربي على مؤشر واحد وهو الاستثمار الاجنبي من اصل ثلاث مؤشرات.
4. ان كيان الدولة الأردنية في خطر متزايد يجب تداركه وخاصة بعد الفشل الذريع للحكومات المتعاقبة في تخفيف حدة الانحدار الاقتصادي، وذلك بوصول المديونية لارقام غير مسبوقة تجاوزت الثلاثين مليار دولار عام 2017 .
5. ما يتبين للدراسة هو ان الأردن تسير باتجاه نفق مظلم، فبدلا من ان يمثل الربيع العربي للحكومة الأردنية دافعا نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي، فإن ما نراه هو تراجع عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي والاكتفاء بعملية إصلاح رمزي صوري، اي الإصلاح لغرض امتصاص غضب الشارع. وهو ما يظهر على صعيد التعددية السياسية المفرغة من مضمونها والمتمثلة بوجود سيل من الأحزاب السياسية غير المؤثرة.

وعليه تتقدم الدراسة للحكومة الأردنية بعدد من التوصيات:

1. ضرورة تخفيف القبضة الامنية على المواطنين وتخفيف حدة تقنين التجمعات والعمل النقابي.
2. ضرورة العمل على نشر ثقافة سياسية حقيقية تشجع على العمل الحزبي وتشجع الشباب للانضمام الى الأحزاب السياسية من خلال إعطاء ميزات للحزبيين لتفعيل دورهم السياسي وبروز قيادات سياسية جديدة لكسر فكرت الاحتكار في العمل السياسي.
3. ايجاد حل جذري لمشكلة شراء الاصوات، بوصفها مشكلة تعطل التعددية السياسية وتحد من فعالية الأحزاب في ظل الانحياز القبلي والعشائري للأصوات.
4. ضرورة إجراء الحكومة الأردنية لتعديلات على قوانين منح الجنسية لاطفال الأردنيات، بوصف هذه القضية قضية تثير العديد من الانتقادات الدولية للأردن على الصعيد الدولي.
5. ضرورة العمل باتجاه الحكومات البرلمانية، بوصف تلك الخطوة، خطوة سياسية على صعيد الإصلاح تساهم في تزايد فعالية الأحزاب، وتحقيق مبدأ المسألة.
6. ضرورة توجيه الحكومة الأردنية للقروض الى مشاريع انتاجية تساهم بشكل فعلي في الحد من البطالة، وتساهم في ايجاد مصادر دخل قومي جديدة.
7. ضرورة تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخارجية، وتقديم المزيد من الاعفاءات الضريبة، وتوجيه السفارات الأردنية في الخارج الى ضرورة القيام بحملات جذب استثماري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. العمل على ضرورة تطوير القطاع السياحي، وتشجيع السياحة للأردن من خلال البرامج السياحية الجاذبة وتوجيه السفارات للقيام بحملات ترويجية للمناطق السياحية الأردنية.
9. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل القروض للمواطنين في هذا الجانب بوصف المشاريع الاقتصادية، فتلك مشاريع قادرة على امتصاص البطالة وتحويل العاطلين عن العمل من عبء الى فاعل في الاقتصاد الأردني.
10. ضرورة ايجاد توازن في القروض، اي ان تكون جزءا من تلك القروض موجه لإقامة المشاريع، والجزء الاخر لسداد عجز المديونية، على ان تتصاعد نسب القروض المستقبلية للمشاريع تدريجيا في المستقبل بوصفها افضل طريقة لتخفيف عجز الميزانية على المدى البعيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر بالعربية:

1. الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته.
2. الدستور التونسي لعام 1959، الفصل الخامس.
3. قانون الانتخاب الأردني لعام 2016.

ثانيا: الكتب:

1. أبو حسن، أبو ياسر، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي 1990-2007،مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية،الخرطوم،2008.
2. ارندت، حنة، في الثورة. ترجمة: عطا عبدالوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2008.
3. بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة. المركز العربي لدراسة السياسات– الدوحة، ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012.
4. بوبر، كارل، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة(بهاء درويش)، دار المعارف، الإسكندرية، 1994.
5. الحموري، محمد، الحريات الاسيرة بين استبداد الحكم واستغلال الدين، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان،2017.
6. عثمان، ابراهيم عيسى، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق . الأردن ، 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. مالكي، امحمد، دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، في: الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية، 0(مجموعة مؤلفين)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.
8. المشاقبه، امين، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الكويت،2006.
9. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة ، ط1 ،الربيان للنشر والتوزيع ، الكويت، 1987.
10. نوفل، احمد سعيد واخرون، مدخل الى علم السياسه، المركز العلمي للدراسات السياسيه، عمان،2010.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1. خزاز، راضية اسمهان ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، جامعة سطيف 1، الجزائر، رسالة ماجستير، 2012.
2. الخلايلة، هشام، اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، 1999-2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2012.
3. صالحي، صالح ، برامج التصحيح الاقتصادي، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية ، جامعة سطيف، الجزائر، 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الدراسات العلمية والتقارير والندوات:

1. أبو رمان، محمد، ازمة الحراك الشعبي الأردني الديموغرافيا والايدولوجيا،مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية بتاريخ2013.
2. آثار التطورات الإقليمية على الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، عمان، 2017.
3. الأداء المؤسسي كمدخل للتطوير والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهره، 2000.
4. برامج صندوق النقد الدولي(الأردن) 1989–2016 النتائج والدروس المستفادة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، اكتوبر 2017.
5. بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة. المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، اغسطس 2011.
6. بني سلامة،محمد تركي، معوقات الإصلاح السياسي في الأردن، صحيفة رأي اليوم بتاريخ 2018/3/28 .
7. بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مركز البديل للدراسات، عمان، الأردن، 2013.
8. بني سلامة، محمد ، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 5، 2007.
9. تطور حجم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، غرفة صناعة الأردن، مركز الاقتصادية والصناعية، 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. التقرير الاقتصادي والاجتماعي 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2013.

11. تليلان، أسامة، الشباب والأحزاب السياسية في الأردن، مركز الرأي للدراسات، اب، 2011.

12. الخوالدة، صالح، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن (2011-2014)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 5، جانفي 2016.

13. شهدان، ستار، الإصلاح الاقتصادي بين الادارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، العدد الاول، 2010، جامعة واسط، العراق.

14. الشيوخ محمد، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، 2013

15. الصايغ، مي ، الإصلاح السياسي في الأردن : الإنجازات والتحّديات، 2014.

16. طه، همام، مفهوم الإصلاح الاقتصادي في الوعي العربي .. ضرورات الأنسنة والعقلنة والتأطير التنموي، مجلة ذوات، 2016/10/7.

17. الطهراوي، زياد، ارتفاع مستوى الديمقراطية في الأردن الى نسبة 6.9 نقطه، صحيفة الدستور، عمان بتاريخ 2009.

18. العجلوني، محمد محمود ، الأسباب الإجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الإقتصادية لمعالجتها، ورقة عمل ُمقدمة إلى مؤتمر اليوم العلمي لجامعة الأميرة سمية المنعقد يوم 2010/5/10.

19. عبدالكريم،اسعد عبدالوهاب، اليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد1،العدد19،2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. عربي، مسلم بابا ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، 2013.

21. العساف، عبدالله مطلق ،قراءة في منسوب الحريات العامة في الأردن،مقال منشوربتاريخ 2016.

22. عضايلة، راضي واخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980–2012)، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 2، 2015.

23. عوده،جميل، المشاركة السياسية وجه اخر للعدل، مقال منشور في مجلة الحياة بتاريخ 2017/12/16 .

24. شكر،عبد الغفار، الثقافة السياسة وعلاقتها بالديمقراطية، الاهرام المصرية، العدد47724، 2017/8/5.

25. القاضي، ابو زيد عادل، التعددية الحزبية في مصر 1976–2007، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، اغسطس 2018.

26. القاضي، عادل، الاحجاجات الشعبية والإصلاح السياسي، المنارة المجلد21 العدد2015،3.

27. ما بعد الإسلاميين والمستبدين: آفاق الإصلاح السياسي ما بعد الربيع العربي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 2015.

28. مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، عدد 176، 2001.

29. ندوة بحثية بعنوان: قراءة في خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018 – 2022، مركز القدس للدراسات السياسية، مايو 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. نبذة عن الجمهورية التونسية ، قناة bbc، على الرابطhttp://www.bbc.co.uk

2. البطالة أسبابها ونتائجها وحلولها،Blog-post،2016/10/28
www.makada40.blogspot.com

3. بوخذير، سليم ، 20 سنة من حكم الرئيس بن علي في تونس...عهد التغير ...ام عهد ترهيب، على الرابط
&file=article&http://www.watan.com/archive/index.php?name=News
. theme=Printer&sid=11050

4. العويديدي، نور الدين، تونس في ظل حكم بن علي...حصاد عقدين ، aqlamonline 2008 ، العدد 21 ،السنة الخامسة ،مارس،2008 ، على الرابط
. http://www.aqlamonline.com

5. ويكيليكس: المحيط العائلي لبن علي "أشبه بالمافيا ، وثيقة ويكليكس نشرتها قناة bbc،على الرابط http://www.bbc.co.uk .

6. المدني، توفيق ، ظاهرة البطالة في تونس، على الرابط:
https://nawaat.org/portail/2012/01/23/%D8%B8%D8%A7

7. ندوة للبحث عن حلول لازمة البطالة في تونس ، موجود على الرابط
.http://touniselyoum.maktoobblog.com

8. السيد، مصطفى خميس ، تعددية حزبية ولكنها مقيدة، على الرابط:
http://www.shbabmisr.com/t~111234

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. العريان، عصام ، مصر حكم مؤبد بالطوارئ 1981-2006 ، على الرابط SecID=342&http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=1824

10. عبدالمقصود، اسامة، قانون الطوارئ في مصر...ارث تاريخي، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/24/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%

11. حافظ، محمد مصطفى، تطور المديونية من عهد الملك فؤاد وحتى الآن، الاهرام المصري، على الرابط:http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/531888.aspx

12. ديون مصر تفوق الناتج القومي ، صحيفة الحقيقة الدولية ، على الرابط . http://www.factjo.com/compDetails.aspx?id=928

13. رمضاني، عزالدين ، الإصلاح في القرآن (مفهومُه وميادينه ومسالكُه)، https://www.rayatalislah.com/index.php/al-quran/item/28-2013

14. الابعاد والدلالات الفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي، على الرابط: https://www.google.jo/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&

15. علي، محمود حسين ، الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76422

16. الفانك، فهد، برنامج الإصلاح الاقتصادي القادم، على الرابط: http://alrai.com/article/747179.html

17. قدسي، عبدالقادر ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48572

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18. دعجة، هايل ، الأحزاب والمشاركة السياسية – صحيفة الرأي http://alrai.com/article/38564.html

19. وثيقة الإسكندرية مارس ٢٠٠٤، منتدى الإصلاح العربي، على الرابط: http://www.bibalex.org/arf/ar/Document.html

20. عباس، حسين ، برامج الإصلاح الأقتصادي في الدول النامية، جامعة بابل، كلية الاقتصاد، على الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=34746

21. ابو غنيمة، احمد زياد ، دراسة توثيقية: عودة الحياة النيابية في الأردن 1989 (1-5) – الأسباب والنتائج، على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/368378

22. ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موسوعة الجزيرة، على الرابط www.aljajzeera.net

23. مراقب إخوان الأردن: الانتخابات تعرضت للتزوير، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/11/22/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%8

24. تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومة، وزارة تطوير القطاع العام الأردنية، على الرابط: http://www.mopsd.gov.jo/ar/Pages/SideNav/The%20focus%20of%20the%20development%20of%20government%20services%20and%20simplify%20procedures.aspx?MenuItem=1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. غافلاك، ديل، الأردن يبحث عن إجابات لمطالب الربيع العربي، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111104_jordan_arab_spring_demand

26. أبوسكين، حنان، الحراك السياسي في الأردن.. إلي أين؟، مجلة الديمقراطية، الاهرام المصري،

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=394

27. سر الإصلاح السياسي الأردني وآفاقه، http://alrai.com/article/777229.html

28. عزام، ادريس، فساد الثقافة السياسية ، ونتائجها، على الرابط:

http://www.jo24.net/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%

29. طويسي، باسم ، برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني: ممكن ومطلوب، على الرابط:

https://www.alghad.com/articles/2340592-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-

30. قندح، عدلي ، مخاطر ارتفاع عبء المديونية الخارجية، على الرابط:

http://alrai.com/article/760689.html

31. نص مشروع قانون الانتخابات النيابية الجديد – وثيقة – صحيفة الرأي

http://alrai.com/article/734576.html

32. انتخابات بنظام القوائم، الجزيرة، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2016/9/8/%

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-

%D8%A7%D9%86%

33. النجاب، بشير، الإصلاح السياسي في الأردن، مجلة الحوار المتمدن، 2017.

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=545374&r=0&cid=0&u=&i=0&q

34. استطلاع يظهر تراجع أداء حكومة الملقي - (1-11-2017)، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=KeWPqjjv18w

35. واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن (المحفزات والمحدّدات)، مشروع أكاديمية شارك في الحياة السياسية،

https://web.facebook.com/tpplacademy/posts/365200043572494?_

rdc=1&_rdr

36. دراسة: السخرية السياسية في الأردن موجهة بشكل أكبر للشخصيات الاعتبارية - صحيفة الرأي http://alrai.com/article/10412996/

37. الأردن من الدول التي انخفض فيها سقف الحرية، على الرابط:

http://www.almadenahnews.com/article/196131-

%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%85-

%D9%87%D8%A7%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%

38. عودات، محمد، الإصلاح السياسي في الأردن خطوة للوراء ،

https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=262932

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

39. الطويسي، باسم، حرية الصحافة والإصلاح السياسي في الأردن: أزمنة مختلفة ومسار واحد، صحيفة الغد الأردنية، http://www.alghad.com/prints/520430-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%

40. لماذا تنشر البطالة في الأردن، على الرابط:

https://www.khaberni.com/news/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

41. كيلة سلامة ، «النهج» اقتصاديًا: احتجاجات الأردن وسياسة الاقتراض، على الرابط:

https://www.7iber.com/politics-economics/jordan-protests-and-policy-of-borrowing/

42. البنك الدولي: آفاق النمو الاقتصادي في الأردن خجولة، على الرابط:

https://www.alghad.com/articles/1678832-%D8%A7%D9%84%D8%.

43. لجنة الحوار الوطني الأردني،موسوعة الجزيرة على شبكة الانترنت

https://www.aljazeera.net/encyclopedia.2011

44. مظاهرات الغضب في الأردن،جريدة الشرق الأوسط،العدد

http://archiv.aawsat.com11736

45. تعريف ومعنى إصلاح في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

46. Mubarak family fortune could reach $70bn, says expert, on: https://www.theguardian.com/world/2011/feb/04/hosni-mubarak-family-fortune
47. Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate), The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS.
48. Unemployment, total , 2007-2017, The World Bank Group, DataBank
49. World Bank Open Data, on: https://data.worldbank.org/.

المصادر والمراجع بالإنجليزية:

اولا: المراجع:

1. Democracy Index 2016, Revenge of the "deplorables", A report by The Economist Intelligence Unit, 2017.
2. Democracy Index, A reports by The Economist Intelligence Unit, Annual reports, 2006-2016.
3. Foreign direct investment, 2007-2017, The World Bank Group, DataBank
4. Freedom House, Databases, 2012-2017.
5. FREEDOM IN THE WORLD 2016, Freedom House's, US, 2016.
6. Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, Freedom House, 2018.
7. GDP growth (annual %), 2007-2017, The World Bank Group, DataBank
8. Oxford English dictionary (2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات العلمية:

1. Bani Salameh, Mohammed & Ananzah, Azzam Ali , Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis, in Domes: digest of Middle East studies 24(2), September 2015.
2. Quilter-pinner,H,& Symons,G,The Arab Spring and economic transition: two years on,Foreign and commonwealth Office,Department for International Development,2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Aljdayeh, Raed Mohammad khair, The Impact of the Arab Spring on Political, Economic Reform in Jordan (2011-2017), master thesis, Yarmouk University, 2018 (Supervisor: Professor Mohammad Alshra'a)

This research studies the impact of The Arab Spring on the political and economic reform in Jordan after the period of the Arab Spring. The study started from a hypothesis of positive effects of the Arab spring on the Jordanian economic and political reform. The main research question is: To what extent does the Arab spring affect the political and economic reform in Jordan?

In order to reach the goals of the study and to answer its main question as well as realizing its hypothesis; the researcher tends to use the methodology of quantitative and descriptive research method, within the comparative case study, through economic and political indexes selected from some international ones, and connect them with the local events happened around.

Consequently, the study by the answers of its research questions and the quantitative analysis of the political and economic indexes reached the findings that; the effect of the Arab spring was limited on the political and economic reform in Jordan as well as there are just, four reform indexes out of ten, showed the positive impacts which contradicted the hypothesis of the study.

The study recommends that the Jordanian government to precede some political and economic reforms; in order to activate plurality of parties and politics, realize public accountability, find parliamentary governments, decrees the country debt and unemployment and increase the economic growth.

Key words: Reform, Political reform, Economic reform, The Arab Spring, Popular protest and The Hashemite Kingdom of Jordan.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com